

Abū 'Abd

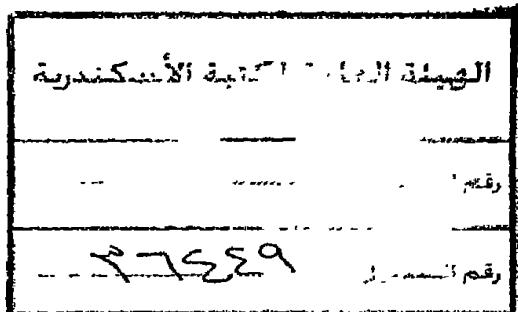
lā

z.

حرب الاستنزاف

في محكمة التاريخ

د. عبد العظيم المصنان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٨

نَقْدِيَّ

في الفترة من ١٤ أبريل ١٩٩٦ إلى ٩ يونيو ١٩٩٦ ، نشبت بين ويبن الناصريين على صفحات جريدة الأهرام ومجلة أكتوبر، معركة حول «حرب الاستنزاف» ، على أثر محاضرة ألقيتها على نحو ٢٥٠٠ ضابط من ضباط القوات المسلحة عن «الولاء والانتماء» قلت فيها بصرامة تقييمى التارىخى لهذه الحرب.

ولم يعجب هذا الرأى البعض فى جريدة الجمهورية ، فكتب مهاجماً ما قلته ومحاولاً إثبات عكسه ، دون أن تكون لديه الوسائل العلمية الازمة لتحقيق هذا الحدث التارىخى . ووجدت نفسي مطالباً أمام ضباط القوات المسلحة الذين أدلى بهم بهذا الرأى بالدفاع عنه وسوق الأسانيد التاريخية التى تدعمه.

ورأى الناصريون في المعركة فرصة لإعادة تقييم حرب الاستنزاف على نحو يحقق ادعاءاتهم التي تنسب نصر أكتوبر إلى عبدالناصر، وتحرم محمد أنور السادات من شرف هذا النصر، وأخذوا يسوقون مفترياتهم وأباطيلهم ، وشارك في ذلك

بعض الكتاب الذين نسوا ميثاق الشرف الصحفى وعمدوا إلى التضليل والافتراء.

ولم أجد مفرأً من كشف ستر الظلم، الذى يريدون أن يحيطوا به حرب الاستنزاف لخدمة ادعاءاتهم فى حرب أكتوبر، بسيف الحقيقة التاريخية البثار، الأمر الذى شد إلى المعركة انتباه الجماهير الشعبية التى سمعت الأباطيل التى يريد البعض تشويه تاريخنا بها.

ونظراً لأن المعركة لم تكن مجرد معركة تاريخية، بل هي معركة قومية من الدرجة الأولى، تختص بتصحيح تاريخنا الوطنى، وتنقيته مما يريد المفترضون أن يلحوظوه به، لخدمة أهدافهم السياسية، ونظراً لأن المقالات التاريخية فى الصحف تضيع عادة بانتهاء يوم النشر، ويطلب الرجوع إليها فى دار الكتب مشقة لا يستهان بها، فقد رأيت أن أجمع هذه المقالات فى كتاب يكون تحت تصرف القارئ المثقف والمتخصص بأيسر السبل ومن هنا كان إصدار هذا الكتاب الذى آمل أن يجد فيه القارئ ما ينشد من فائدة ومتعة.

والله ولى التوفيق

الهرم، فى ١٤ مايو ١٩٩٧
د. عبدالعظيم رمضان



مغالطات

حول

حرب

الاستنزاف!

اكتوبر في ١٤ أبريل ١٩٩٦

عندما شرفتني القوات المسلحة المصرية، بدعوتى للقاء محاضرة توضح دور مصر التاريخي فى هذه المنطقة العربية، فى ندوة عقدتها لمجموعة كبيرة من كبار القادة والضباط، وطلبة الكليات العسكرية، عن «الولاء والانتماء»، فهمت أن أصحاب الدعوة يريدون منى أن أتحدث عن الولاء لمصر والانتماء لمصر، وليس لأى عهد من العهود، وهو ما رحبت به، وألقيت محاضرة تدور حول قدرة مصر الفريدة على تجديد شبابها عبر العصور، بعد أن يطن أعداؤها أنها تتحضر وقاربت على الفناء، وقد وضعت فى هذه المحاضرة رؤيتى لتاريخ مصر، كمؤرخ يخزن فى ضميره تاريخ هذا الوطن العظيم.

ومن هنا اخترت عدة لمحات من تاريخ مصر تبرهن على صحة هذه الرؤية، فتحدثت عن مصر قبل صلاح الدين، وكيف هان شأنها حتى احتلها الصليبيون أربع مرات، ثم انتفضت فجأة بعد أن تولى أمرها صلاح الدين في عام ١١٦٩ م، فإذا بها لا تكتفى فقط بطرد الصليبيين، بل تسترد منهم بيت المقدس في ٢ أكتوبر ١١٨٧ م - وهو ما يدل على قدرة فائقة على تجديد الشباب بعد الهرم والشيخوخة.

كذلك تحدثت عن هزيمة مصر للمغول، بعد أن كانت كل الدلائل تشير إلى أنها ساقطة لا محالة! فقبل عامين فقط، أي في عام ١٢٥٨ ، كان المغول قد احتلوا بغداد وعاثوا فيها فسادا، ثم احتلوا دمشق، ويدوا في عين المعاصرين قوة لا تُقْهَر، ولكن قبل أن يصلوا إلى مصر خرج إليهم السلطان قطز في فلسطين، وانتصر عليهم انتصاراً مدوياً في عين جالوت في ٦ سبتمبر ١٢٦٠ م. وبعد ثلاثين عاماً أخرى، كان خليل بن قلاوون يسترد عكا، بعد أن بقيت في يد الصليبيين مائة عام كاملة! وأنهى بذلك صفحة الصليبيين في المنطقة العربية كلها.

وقد انتقلت إلى ملحمة ثالث يبين قدرة مصر على تجديد شبابها، ويتمثل في ثورة ١٩١٩ ، التي كان اعتقاد بريطانيا قبلها أن مصر قد انتهت أمرها، وأصبحت مستعمرة مثل غيرها من المستعمرات، وهان أمرها حتى إن بريطانيا أنكرت عليها ما اعترفت به لجميع الدول التي غيرت الحرب العظمى مركزها السياسي، من حق إسماع صوتها لمؤتمر الصلح. وإذا بالشعب المصري يهب بثورته فور سماعه بنفي سعد زغلول ورفاقه إلى مالطة، متجاهلاً ٧٠ ألفاً من قوات الحلفاء تريض على أرضه! وعندما قضت حملات الانتقام الإنجليزية على مراكز المقاومة في القطر المصري،

لم يعن ذلك انتهاء ثورة ١٩١٩ ، بل كان يعني ابتداء ثورة أجل وأخطر، هي التي تمثلت في مقاطعة لجنة ملنر، التي وصفها اللورد ملنر بأنها «شملت كل ناطق وصامت» ! والتي فهمها بسهولة أبسط فلاح في مصر، حتى إنه عندما عجز اللورد عن استنطاق أحد الفلاحين، لإبداء رأيه فيما يطرحه عليه من أسئلة، وسأله عما يزرع في أرضه، أجاب الفلاح: «أسأل سعد باشا في باريس» !

أما الملمح الرابع الذي انتهيت به، فهو الحديث عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، التي فاجأت بها مصر العالم، وعلى رأسه الدولتان العظميان، بعد أن اتفقنا على إبقاء وضع الاحتلال الإسرائيلي لسيناء والضفة الغربية وغزة على ما هو عليه، تفادياً لمواجهة ذرية، وبعد أن عززت إسرائيل دفاعاتها في سيناء على نحو لم يسبق له مثيل، وظن العالم أن مصر سوف تبقى أسيرة القوة الإسرائيلية إلى الأبد، وإذا بمصر تحطم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهرب في ست ساعات فقط، وتحطم خط بارليف الدفاعي الذي كان مoshiه ديان، يعتقد أن كلاماً من سلاح المهندسين الأمريكي والsovieti لن يتمكننا من تحطيمه، وتثبت للعالم أنها مصر التي لا تقهرب عبر التاريخ.

وعندما اتفقت الدولتان العظميان على إبقاء حالة اللا حرب واللا سلم، قام السادات العظيم بمبادرة السلام، التي غيرت وجه التاريخ في المنطقة العربية، واستطاع، في وجه معارضة عربية عارمة من دول الرفض، عقد اتفاقيات تحرير سيناء، وأمكن في عصر مبارك تحرير كل شبر من أرض الوطن حتى طابا التي لا تتجاوز مساحتها كيلو متراً واحداً!

هذا هو ما قلته أمام ٢٥٠٠ من كبار القادة وضباط القوات المسلحة، وأرحت به ضميري التاريخي والوطني، وقصدت به وجه الوطن.

على أن بعض الصحفيين الذين حضروا المحاضرة، ظنوا خطأً أني دعيت لإلقاء محاضرة عن الولاء والانتماء لثورة يوليو ولزعيم ثورة يوليو، ولم أدع لإلقاء محاضرة عن الولاء والانتماء لمصر! فأغضبهم تجاوزي لثورة يوليو بعد حديثي عن ثورة ١٩١٩، وانتقالى مباشرة إلى حرب أكتوبر!

ولم يكن تجاوزي لثورة يوليو القصد منه الحط من قدرها، أو شطبها من تاريخ النضال الوطني المصري! فلا أستطيع أنا، ولا غيري، أن يحط من قدر هذه الثورة، وما حققته من تغيير اجتماعي واقتصادي واسع المدى، بل لعل كلمتي في مجلس الشورى - في أثناء مناقشة تقرير تنمية الصعيد - كانت في مجملها إشادة بثورة يوليو ودورها في نشأة القطاع العام، وإنجازها التاريخي في مجال التصنيع الذي نقل المجتمع من العقilia الزراعية إلى العقilia الصناعية.

ولأنما كان تجاوزي لثورة يوليو سببه الوحيد أنى كنت أحاضر ٢٥٠٠ من كبار القادة وضباط الجيش، ولم أجد في هزائم ثورة يوليو العسكرية ما يغرينى على إثارته أمام الضباط فى ندوة عن الولاء والانتماء! ولم يكن فى وسعى أن أزور التاريخ أمام الضباط، فأقلب الهزائم إلى انتصارات! فرأيت أن أقفز من فوق الهزائم إلى الانتصارات، فكان حديثي عن حرب أكتوبر الذى تعتبر - بحق - مفخرة للعسكرية المصرية.

على أن البعض من الصحفيين الناصريين أرادوا إشعال الندوة، فقدموا لى سؤالاً عن رأى فى حرب الاستنزاف! يريدون به إعادة طرح قضية سبق أن تناولتها بدراسة علمية مستفيضة، منذ عشر سنوات، مفعمة بالتفاصيل والمستندات الالزمة، متوجهين إمكان إعادة تقييمها على أساس مخالفة!

ولم أكد أقدم حقائق هذه الحرب أمام الضباط فى صورة موجزة، حتى انطلقت بعض الأقلام فى بعض الصحف، ت تعرض على تقييمى لهذه الحرب، استناداً لبعض المعلومات المبتسرة والقاصرة، ومنها ما ورد فى جريدة «الجمهورية»، متضمناً خسائر إسرائيل فى هذه الحرب!

وهي طريقة سانحة فى الحوار حول القضايا الكبرى، تتضمن تقديم بعض التفاصيل وإغفال الأخرى، متجاهلة التقييم النهائى المستخلص من مجموع المستندات المؤيدة والمعارضة، مع إضافة بعض المغالطات!

وبناءً، فإن إيراد هذه الأقلام خسائر إسرائيل فى حرب الاستنزاف مع إغفال خسائر مصر، هو مغالطة مكشوفة فى التقييم، تتجاهل أبسط المبادئ العلمية، وتثير السخرية فى الوقت نفسه! فهى تشبه القول بأن إحدى الفرق الرياضية قد حققت الانتصار فى إحدى المباريات، لأنها أحرزت خمسة أهداف، مع إغفال أن الفرقة المعاشرة حققت ثمانية أهداف!

فمن الطبيعي أن تتکبد إسرائيل خسائر فى حرب الاستنزاف، بل إنه أمر بديهي! ومن الطبيعي أن تکسب القوات المسلحة المصرية خبرة قتالية فى حرب الاستنزاف، بل إنه أمر بديهي، ولكن تقييم حرب مثل حرب الاستنزاف، يكون ببحث ما إذا كانت هذه الحرب قد حققت أهدافها التي استهدفتها مصر من القيام بها، أم أنها حققت نتائج مخالفة ومتناقضه!

ويمعنى آخر: هل كانت حرب الاستنزاف التى شنتها مصر عتبة للتحرير، أو كانت عقبة فى طريق التحرير؟

وربما كانت إجابة عبدالناصر فى هذا الصدد كافية لجسم هذه القضية، عندما قبل مبادرة روجرز التى أنهت حرب الاستنزاف، فعندما أثار هذه القبول تأثيره الفلسطينيين والدول العربية وعلى رأسها العراق، كانت إجابة عبدالناصر على اعتراض ياسر عرفات فى المقابلة التى جرت بينهما: «إن المضى فى حرب الاستنزاف على حين أن إسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا!».

وتصورى الشخصى أن الناصريين الذين يتحدثون عن انتصار مصر فى حرب الاستنزاف هم ناصريون سذج! لأنهم إنما يرددون نفس الحجج التى استند إليها من هاجموا عبدالناصر من الفلسطينيين والعرب لقبوله مبادرة روجرز، والذين أرادوا للحرب الاستنزاف أن تستمر إلى ما لا نهاية، فى حين كانوا يعلمون أن هذه الحرب تستنزف مصر وتعوقها عن حرب التحرير الحقيقية!

بل إن هذا الزعم بانتصار مصر فى حرب الاستنزاف، يمثل إدانة صريحة لعبدالناصر! فإذا كانت مصر تحقق انتصاراً فى هذه الحرب، فما هي حجة عبدالناصر لقبول مبادرة روجرز بإيقاف هذه الحرب من قبل أن تتحقق أهدافها بانسحاب إسرائيل من سيناء؟ وألا يكون معنى ذلك أن قبول المبادرة، كان - كما وصفته منظمات المقاومة الفلسطينية - «صفقة استسلامية»، و«تعبا من النضال ضد الدولة الإسرائيلية»!

كذلك فإن هذا الزعم، هو إدانة أيضاً لصانعى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، وإنكار لجهدهم فى إعداد مصر للحرب على مدى ثلاط سنوات، وتأكيد لزعم الفريق محمد فوزى بأنه كان قادراً فى نهاية عام ١٩٧٠ م على تحرير سيناء كاملة، والوصول إلى الحدود الدولية! وتسليم برأى الفريق الذى رأى - بعد وفاة عبدالناصر- ضرورة عدم تجديد وقف إطلاق النار، والدخول فى المعركة «تكريماً لجمال عبدالناصر»! وحتى لا يتهم الناس خلفاء بالقصور والجبن !

ومن حُسن الحظ أن هذا الرأى قد وجد من يقنه فى حينه من الناصريين أنفسهم! فقد كتب السيد محمد حسنين هيكل فى ١٢ مارس ١٩٧١ م مقاله الشهير: «تحية للرجال»، الذى كان تصويراً صادقاً لوضع سيناء فى أعقاب حرب الاستنزاف، ولميزان القوة العسكرية بين مصر وإسرائيل، والذى أوقف حماقة عسكرية كانت كفيلة بإهدار فرصة مصر فى خوض حرب أكتوبر إلى الأبد.

يجب - إذن - على كل من يمسك قلماً، أو يحصل على بعض البيانات من مجلة عسكرية إسرائيلية، ألا يتصور أنه يمكن أن يصبح مؤرخاً، وأن يبلغ به الغرور أن يتصور أنه يمكن أن يلقن المؤرخ درساً فى كتابة التاريخ! فكتابة التاريخ عمل علمى لا يقدر عليه إلا من تلقى هذا العلم ومارسه كتابة وفكراً وعلماً.

وكثير من الناصريين يمارسون دور «الدببة» بالنسبة لحرب الاستنزاف، ويتصورون أن تصحيات الجيش المصرى الجسيمة فى هذه الحرب، هى برهان على انتصار مصر فى هذه الحرب! كما يتصورون أن البسالة منقطعة النظير التى أبدتها القوات المسلحة فى هذه الحرب غير

المتكافئة، هي شهادة بأن مصر انتصرت في هذه الحرب! مع أن الانتصار في الحرب يحتاج إلى ما هو أكثر من البسالة، يحتاج إلى التخطيط السليم والسلاح المتفوق، والإعداد الجيد، والرؤية الواضحة للهدف.

ومن المحقق أن الدخول في هذه الحرب كان خطأ من قبل القيادة السياسية دفعت مصر ثمنه غالياً. فقد رأينا كيف ببر عبد الناصر قبوله مبادرة روجرز بوقف حرب الاستنزاف لياسر عرفات، بأن الاستمرار في حرب الاستنزاف في حين تملك إسرائيل التفوق الجوي الكامل، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا. ولكن هذا التفوق الجوي الإسرائيلي الكامل، لم يكن شيئاً طارئاً حدث في نهاية حرب الاستنزاف! وإنما كان موجوداً من قبل حرب الاستنزاف، فقد قضت إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ على السلاح الجوي المصري - كما هو معروف. وفي الوقت نفسه، كان التفوق البري الإسرائيلي موجوداً أيضاً من قبل حرب الاستنزاف بعد أن فقدت القوات المسلحة سلاحها على رمال سيناء، واستولت عليه إسرائيل. ومن هنا، فدخول حرب استنزاف، في وجه قوات متفوقة جواً وبراً يعني ببساطة - وفقاً لكلام عبد الناصر نفسه - أننا نستنزف أنفسنا!

وقد كان هذا هو رأى القوة الكبرى التي كانت تسلح مصر في ذلك الحين، وهي الاتحاد السوفيتي. فقد كان يرى أن على مصر أن تبني قوتها العسكرية أولاً، ثم تخوض معركة التحرير ثانياً، لأن مصر خرجمت من حرب يونيو ١٩٦٧ منهزمة، وقدت قواتها البرية والجوية، فإذا قامت بحرب استنزاف في حين هي تقوم ببناء جيشها من جديد، فإن هذه الحرب تعطل حرب التحرير، لأنها تستنزف الجيش في أثناء إعادة بنائه، وتطيل مدة هذا البناء، وبالتالي إذا كان مقدراً استكمال بناء الجيش في مدة ثلاثة سنوات، فإن الاستنزاف المستمر لقوته يضاعف من هذه المدة!

وهو ما حدث بالفعل، فلم يستطع الجيش المصري خوض حرب التحرير إلا بعد ست سنوات كاملة! وأكثر من ذلك أنه لم يخض حرباً تصل بالجيش إلى الحدود الدولية، وإنما خاض حرب تحريك، تهيئة الظروف - في مرحلة تالية - لتحرير الأرض المحتلة بالقوة المسلحة، أو فرض الحل السياسي العادل للمشكلة!

وقد انتهت حرب الاستنزاف في نهاية عام ١٩٦٩ بانهيار الدفاع الجوى المصرى انهياراً تاماً، فى حين لم تسقط قبة مصرية واحدة على إسرائيل! وانفتحت سماء مصر على مصراعيها أمام الطائرات الإسرائيلية لشن غارات العميق ابتداء من يوم ٧ يناير ١٩٧٠ م، مستهدفة في هذه المرة ليس فقط إنتهاء حرب الاستنزاف إنتهاءً عسكرياً، بل تقويض نظام عبدالناصر وزعامته، وحمل الشعب على إسقاط حكمه! فشلت غاراتها على المعادى، ومصنع أبو زعل، وعلى مدرسة بحر البقر، وهى تظن أن هذه الغارات سوف تحمل الشعب المصرى على إسقاط حكم عبدالناصر، ولم تدر أنها تحدث بذلك كبرىاء الشعب المصرى، الذى سارع إلى إحاطة عبدالناصر بمساندته وتأييده.

وفي يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠ م اضطر عبدالناصر إلى السفر إلى الاتحاد السوفيتى، ليطرح حقيقة الأوضاع أمام القيادة السوفيتية، وقال بوضوح تام: إن مصر كلها تشعر بأنها بدون حماية، وإن مئات العمال من المدنيين والعسكريين قد قتلوا، وإنه من الضروري إيجاد وسيلة لتمكن مصر من الوقوف في وجه التفوق الإسرائيلي الجوى، وهذه الوسيلة لا تتحقق إلا بواسطة الدفاع الجوى.

ثم كاشف عبدالناصر القادة السوفيت بأن مصر تقف عارية أمام غارات العمق الإسرائيلية، وأنه أصبح من المستحيل حماية السكان المدنيين في داخل البلاد، والاستمرار في الاستعدادات العسكرية الالزمة لعبور القناة وتحرير الأرض المحتلة، وطلب من السوفيت إقامة حاجز صواريخ فعال يستطيع مواجهة غارات العمق الإسرائيلية.

وفي يوم ٢٩ يونيو ١٩٧٠م، سافر عبدالناصر مرة أخرى إلى الاتحاد السوفيتي ليصارح القادة السوفيت بأن «القوات المسلحة المصرية تتعرض لغارات إسرائيلية عنيفة جداً بطائرات الفانتوم الأمريكية، المجهزة بمعدات إلكترونية متقدمة للغاية، وأن الهدف من تلك الغارات - وفقاً لتصريح لديان - هو: «منع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أراضينا المحتلة». وقال: إن «خسائرنا في شهر مايو وحده بلغت حوالي ألف قتيل وجريح، وإن الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بالأجهزة التي تستطيع تحديد موقع الصواريخ والتشويش عليها لضربها بالطائرات»، يضاف إلى ذلك أنه من الخطأ القول بإمكان مواجهة مائة طائرة ميج لمائة طائرة ميراج وفانتوم، لأن طائرة الميج تبقى في الجو عشرين دقيقة، في حين تبقى طائرة الميراج (الفرنسية) في الجو مدة ساعة، والفانتوم أكثر من ذلك، وبدون إمداد مصر بأجهزة الحرب الإلكترونية المتقدمة، فإن دفاعنا الجوي سيبقى ضعيفاً. وطلب عبدالناصر: «إمداد مصر بطائرات قاذفة ثقيلة، لردع إسرائيل إذا حاولت ضرب العمق المصري مرة أخرى، لأن الدفاع بدون قوة ردع يبقى دفاعاً ضعيفاً!»

هذه هي حقائق حرب الاستنزاف نرويها على لسان عبدالناصر، وليس استقاء من مجلة عسكرية إسرائيلية! وهو ما يدعونا إلى القول بأن

هذه الأقلام التي تتبرج بأن حرب الاستنزاف لم تستنزف مصر، إنما تردد - كما تردد - البغاء حجج أقلام الرفض التي نددت بقبول عبدالناصر وقف حرب الاستنزاف!

وفي الوقت نفسه فإن تصور هذه الأقلام أن هذه الحرب قد استنزفت إسرائيل، يغفل حقيقة أن مصر لم تكن تواجه إسرائيل في هذه الحرب، وإنما كانت تواجه الولايات المتحدة، التي كانت توالى إمدادها بأحدث ما في الترسانة الأمريكية، من طائرات وأجهزة الكترونية، وكانت تعوض إسرائيل أولاً بأول بسخاء، عما تخسره على يد القوات المسلحة المصرية.

وعلى هذا النحو أصبحت حرب الاستنزاف عقبة في سبيل التحرير بدلاً من أن تكون عتبة، لأن الاستمرار فيها كان يعني - ببساطة - أن تحول قضية تحرير سيناء إلى قضية استنزاف متبادل بين مصر وإسرائيل، وتتأجل حرب أكتوبر حتى تنتهي هذه الحرب!

وهذا واضح، لأنه إذا كانت حرب الاستنزاف لم تؤثر على مجهد إسرائيل الحربي، بفضل المساعدات الأمريكية، فإن إعداد جيش بحجم وكفاءة الجيش المصري الذي خاض حرب أكتوبر، ليقوم بالانقضاض على الجيش الإسرائيلي في حصن خط بارليف، ويباغته فجأة، وينهى أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهرب في ست ساعات فقط - يصبح عملاً مستحيلاً بكل المعايير.

وفي الحقيقة أن الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، لم يبدأ إلا بعد أن توقفت حرب الاستنزاف. ولكن هذه قصة أخرى!



ومغالطات

حول

حرب

أكتوبر

تعرضت حرب أكتوبر، لحملة تشويه بالغة من حملة قميص عبدالناصر، زعموا فيها أن المنتصر الحقيقي فيها هو الزعيم عبدالناصر، لأنه هو الذي أعاد بناء الجيش المصري لخوضها، ونجح في إعداد هذا الجيش لتحرير سيناء، إلى حد أن كان الجيش المصري قبيل وفاة عبدالناصر، قادراً على تحرير سيناء والوصول إلى الحدود الدولية!

وقد استند حملة القميص في هذا الزعم، إلى ما أورده الفريق أول محمد فوزي في كتابه «حرب الثلاث سنوات»، الذي ذكر أنه وضع الخطوط الرئيسية لتحرير سيناء فيما عرف باسم «الخطة ٢٠٠»، التي قدر

أكتوبر في ٢١ أبريل ١٩٩٦

لتنفيذها ثلاثة سنوات، وقسمها إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى مرحلة الصمود، والثانية مرحلة المواجهة، والثالثة مرحلة التحدى والردع، وذكر أن خطة تحرير سيناء، كانت قد اكتملت بالفعل قبيل وفاة عبدالناصر، وأنه أبدى استعداد القوات المسلحة لخوض معركة التحرير في الاجتماع المصغر الذي دعا إليه عبدالناصر في أواخر أغسطس ١٩٧٠، وقد وافق عبدالناصر على التصديق على خطط العمليات الحربية الشاملة والمرحلية عند سفره إلى مرسى مطروح، ولكن أحداث الأردن حالت بينه وبين التوقيع على الخطط، فاكتفى بأن أخطر الفريق محمد فوزي «بتصديق الشفوي»!

هذا هو ما يستند إليه حملة القميص في الزعم بأن حرب أكتوبر، هي من إعداد عبدالناصر، وأنها تأخرت ثلاثة سنوات عن موعدها الذي قرره الفريق محمد فوزي، عند نهاية فترة إطلاق النار التي حدتها مبادرة روجرز، أي يوم ١١/٧/١٩٧٠.

وسوف نكتفى في تفنيد هذه الفريدة بأن نرسم للقارئ حالة القوات المسلحة المصرية في الوقت الذي زعم الفريق محمد فوزي فيه، أنها أصبحت قادرة على خوض معركة التحرير في ٧ نوفمبر ١٩٧٠، وذلك من واقع تقييم مصدر عسكري رفيع المستوى، بل هو أكبر مصدر عسكري في حينه، وهو رئيس الأركان المصري الذي عينه السادات في ١٦ مايو ١٩٧١، وهو الفريق سعد الدين الشاذلي.

فما هو هذا التقييم؟

أولاً: بالنسبة للقوات الجوية :

كانت حالة هذه القوات بناء على الدراسة التي قام بها (الشاذلي) لأوضاعها، هي أنها قوات ضعيفة جداً إذا ما قورنت بقوات العدو الجوية،

وأنها لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لقواتنا البرية، إذا ما قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكسوفة! كما أنها لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير، على الأهداف المهمة فى عمق العدو!

ثانياً : بالنسبة للدفاع الجوى:

كان هذا الدفاع الجوى «لا بأس به»، يعتمد أساساً على الصواريخ المضادة للطائرات سام، ولكن - للأسف الشديد - فإن هذه الصواريخ كانت دفاعية وليس هجومية، وكانت ذات حجم كبير ووزن ثقيل، وتقتصر إلى حرية الحركة (لم تكن القوات المسلحة قد زودت في ذلك الوقت بصواريخ «سام ٦» خفيفة الحركة التي تستطيع التحرك ضمن تشكيلات القوات المهاجمة). وبالتالي فإن الصواريخ الموجودة كانت ثقيلة الوزن ليس في وسعها أن تقدم غطاء جوياً لأية قوات مصرية متقدمة عبر سيناء، لأنها إذا خرجت من ملاجئها الخرسانية لترافق القوات البرية، تصبح فريسة سهلة لقوات العدو الجوية وقوات مدعيته.

ثالثاً : بالنسبة للقوات البرية :

كانت هذه القوات تتعادل تقريباً مع قوات العدو، وقد كان لدينا بعض التفوق في المدفعية في ذلك الوقت، ولكن العدو كان يحتمى وراء خط بارليف المنبع، الذى كانت مواجهه قادرة على أن تحمل قذائف مدعيتنا الثقيلة دون أن تتأثر.

رابعاً: بالنسبة للقوات البحرية:

كانت أقوى من بحرية إسرائيل، ولكن ضعف قواتنا الجوية قلب الموازين، وأحال تفوقنا البحري إلى عجز وعدم قدرة على التحرك بحراً،

في حين كانت القطع البحرية المعادية، تعتمد على قوة الطيران الإسرائيلي الذي كان يستطيع إغراق أية قطعة بحرية مصرية تتعرض لها. ولم يقتصر تحدي العدو لبريتنا على تقييد حركتها في أعلى البحار، بل إنه استفاد من ضعف دفاعنا الجوي في منطقة البحر الأحمر، فكان يقوم بتوجيه عدة ضربات جوية ضد قطعنا البحرية، ونجح في عدد من الحالات في إغراق بعض قطعنا البحرية وهي راسية في الميناء.

وفي الوقت نفسه – وكما يقول رئيس الأركان المصري في ذلك الحين – «لم يكن بإمكاننا أن نحقق دفاعاً جوياً مؤثراً عن جميع أهدافنا داخل الجمهورية بواسطة الصواريخ، فقد كانت هناك أسبقيات تنظم توزيع هذا الدفاع الجوي، وكانت جبهة قناة السويس والعمق يستحوذان على إمكاناتنا، تاركين منطقة البحر الأحمر شبه عارية من وسائل الدفاع الجوي، اللهم إلا من بعض المدافع التقليدية المضادة للطائرات، والتي لا تشکل أى تهديد خطير للطائرات الإسرائيلية النفاثة الحديثة المجهزة بصواريخ جو/أرض، ذات مدى طويلاً يجعلها قادرة على أن تصيب أهدافها دون أى تدخل في مدى مدافعنا المضادة للطائرات. وفي هذه الظروف استطاع العدو الإسرائيلي أن يحصل على السيطرة البحرية في خليج السويس والجزء الشمالي من البحر الأحمر بواسطة قواته الجوية، وذلك على الرغم من تفوقنا العددى والنوعى في القطع البحرية على إسرائيل».

ومن هنا، وكمتيبة لهذه الدراسة التي قام بها رئيس الأركان، لحالة القوات المسلحة المصرية، في أعقاب وفاة عبدالناصر، وبداية عهد السادات، فقد توصل إلى الرأى الآتى: وهو «أنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق، يهدف إلى تدمير قوات العدو، وإرغامه على

الانسحاب من سيناء وقطاع غزة! وأن إمكاناتنا الفعلية قد تمكنا - إذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها - من أن نقوم بعملية هجومية محدودة، تهدف إلى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف، ثم التحول بعد ذلك للدفاع! وبعد إتمام هذه المرحلة يمكننا التحضير للمرحلة التالية التي تهدف إلى احتلال المضائق، والتي تحتاج إلى أنواع أخرى من السلاح وإلى أسلوب آخر في تدريب قواتنا.

هذا الكلام يوضح للقارئ حجم الكارثة التي كانت ستصيب مصر لو دخلت قواتنا المسلحة في حرب تحرير في أواخر حياة عبدالناصر، أو في أعقاب وفاته - كما كان يقدر الفريق محمد فوزي، وفقاً لخطته التي ذكر أن عبد الناصر، صدق عليها «تصديقاً شفويأ»!

وفي الوقت نفسه فإن هذا الكلام نفسه، يوضح الفارق الهائل بين القوات المسلحة المصرية التي خاضت حرب أكتوبر، وحطمت خط بارليف في ست ساعات، وهددت الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية - والقوات المسلحة التي كان يعدها النظام الناصري لخوض حرب التحرير، والتي وصفها رئيس أركان حرب أكتوبر على النحو السابق ذكره.

وهذا الفارق الهائل نفسه هو الذي يوضح حجم وطبيعة الإعداد الجبار لحرب أكتوبر على يد أبطال أكتوبر، والذي بدأ بعد وفاة عبدالناصر، في عهد بطل أكتوبر محمد أنور السادات، والذي اعتمد على العلم العسكري في أرفع مستوياته، وأعاد للجيش المصري اعتباره في عين العالم، وأعاد للشعب المصري كرامته التي أريقت على رمال سيناء في حرب يونانية . ١٩٦٧

ومع ذلك فلدينا مصدر آخر يثق فيه حملة قميص عبدالناصر، ويرسم لنا صورة سيناء التي كان الفريق محمد فوزى، يتصور اجتياحها حتى الحدود المصرية الإسرائلية، بتلك القوات التي ورد وصف حالتها من واقع دراسة رئيس أركان حرب أكتوبر، وهو الأستاذ محمد حسين هيكل فى مقاله: «تحية للرجال» الذى نشره يوم ١٢ مارس ١٩٧١.

لقد رسم هيكل معالم هذه الصورة على الوجه الآتى :

- ١ - مانع مائى خطير هو قناة السويس، وكثبان رملية على شاطئها الأيسر مباشرة، وعلى هذه الكثبان أقام العدو خطه الدفاعي الأمامى على حافة الماء مباشرة.
- ٢ - منطقة رمال مفتوحة بعد ذلك، محصورة بين شاطئ القناة ومنطقة المضائق الحاكمة فى سيناء والتى لا تبعد عن القناة نفسها أكثر من ثلاثين كيلو متراً.
- ٣ - منطقة المضائق نفسها، وهى طبيعة صخرية شديدة الوعورة، وعليها أقام العدو خط دفاعه الثانى.
- ٤ - الصحراء المكشوفة حول منطقة المضائق وما وراءها، بما تقدمه من فرص للعدو، الذى يعتمد كثيراً على الطيران.

يضاف إلى ذلك - كما يقول هيكل - أن إسرائيل، بعد إتمام بناء شبكة الصواريخ المصرية، غيرت تخطيطها للمعركة، فأعادت بناء خط بارليف على صورة مغایرة تماماً للخط القديم، وأصبح قرارها أن تكون المعركة الكبرى على حافة الماء مباشرة بواسطة التحصينات، وبواسطة المدرعات وراء هذه التحصينات!

ومعنى ذلك أن الجيش المصري في تقدمه، سوف يواجه بما لم يواجهه جيش من قبل: يواجه مانعاً طبيعياً صعباً هو قناعة السويس، وخطاً دفاعياً أقيم على حافة القناة مباشرة، وهو خط بارليف في وضعه الجديد، وبعد ذلك المدرعات التي تتلقى ما ينفذ من خط الدفاع الأول في المنطقة الصحراوية المفتوحة الممتدة إلى المضائق، ثم منطقة المضائق التي هي المفتاح الرئيسي للسيطرة على صحراء سيناء فيما يلي المضائق.

وفي خلال ذلك، سوف يواجه الجيش المصري الجيش الإسرائيلي بأكمله! فلم يكن في الجبهة الأردنية من القوات الإسرائيلية حسب قول هيكل - سوى قوات الأمن الداخلي في إسرائيل! ولم يكن في الجبهة السورية سوى لواء إسرائيلي واحد، أما الجبهة المصرية، فكان أمامها من القوات الإسرائيلية - غير ما يمكن دفعه بسرعة فائقة من القوات الاحتياطية - فرقتان من المشاة الميكانيكية (٣٥ ألف جندي)، وفرقة مدرعة (أربعين دبابة بأطقمها)، ولواء قوات كوماندوس محمول جوا بالهيلوكوبتر (٧٠ طائرة هيلوكوبتر وثلاث آلاف من قوات المظلويين، ومائة قاذفة ومقاتلة في مطارات سيناء القريبة، وما بين ثمانمائة إلى ألف مدفع ثقيل! هذا غير خط التحصينات وحقول الغامه، ونطاقات أسلاكه الشائكة، وأسلحته، وما زود به هذا الخط نفسه من المخترعات، وحيل الخداع والتمويه، وهذا أيضاً غير ما كانت تستطيع إسرائيل أن تدفع به بسرعة إلى مسرح العمليات المصري، في حالة اتساع مدى القتال، واضطرارها إلى التعبئة الجزئية أو العامة!

وفي هذه الحالة - كما يقول هيكل - فإن الجبهة المصرية، سوف يكون عليها أن تتحمل طاقة ثلاثة فرق مدرعة إسرائيلية (١٣٠٠ دبابة)، وخمس

فرق من المشاة الميكانيكية، وقوة السلاح الجوى الإسرائيلي كلها، أى حوالي ٦٠٠ طائرة، بينها الفانتوم وسكاى هوك والميراج وغيرها!

وبعد هذا الوصف الذى قدمه الأستاذ محمد حسين هيكل لسيناء، ولحرب التحرير التى كان على الجيش المصرى أن يخوضها، يمكن للقارئ العزيز إدراك، أن الإعداد العلمي الذى تم لحرب أكتوبر، كان شيئاً مختلفاً تماماً عن الإعداد الذى حدثنا به الفريق محمد فوزى، والذى ذكر أن عبدالناصر صدق عليه!، كما يمكن للقارئ أيضاً أن يدرك أن الزعم الذى أطلقه حملة قميص عبدالناصر، بأن الجيش المصرى قبيل وفاة عبدالناصر، كان قادراً على تحرير سيناء والوصول إلى الحدود الدولية مع إسرائيل، كان من قبيل الزعم السابق بإلقاء إسرائيل فى البحر، قبل حرب يونيو ١٩٦٧!

بل يدرك القارئ أننا فى حرب أكتوبر، كنا أمام قيادة مصرية جديدة، وعقلية جديدة، وتصور جديد، يبتعد عن التهويش، وعن إيهام الشعب بانتصارات لم يكن لها سند عسكري حقيقي، فتحولت إلى نكسات!

بل إننا مع السيد محمد حسين هيكل، نستطيع أن ندرك أيضاً فساد أسطورة الانتصار فى حرب الاستنزاف، والتى يروج لها حملة القميص، والتى يقصدون بها التمهيد لزعيمهم الإعداد لحرب أكتوبر! وفيها يذكر السيد هيكل قسوة التجربة النفسية، والتى تعرض لها الجيش المصرى فى حرب الاستنزاف، عندما تحول العدو - كما يقول - من غارات العمق وراء الجبهة، وأخذ يصب جنونه كله على شريط رفيع من الأرض، بمحاذاة الشاطئ الغربى لقناة السويس، وبعرض ثلاثين كيلو متراً بعد ذلك عمقاً، وعلى هذا الشريط المحدد، الذى هو ركيزة الخط الأمامى من الجبهة المصرية، كان متوسط غارات العدو اليومية ١٥٠ غارة! وكان معدل

القصف متوسطه ١٢٠٠ طن متفرجات كل يوم، ولأكثر من مائة يوم متواصلة! حتى استطاعت طلائع شبكة الصواريخ أن تأتي بأسبوع «تساقط الطائرات المشهور»، وهو الأسبوع الأول من يوليو ١٩٧٠.

وقد كانت هذه الظروف التي وصفها هيكل بدقة، هي التي زعم فيها الفريق محمد فوزى أن القوات المسلحة المصرية كانت قد استعدت تماماً لاجتياح سيناء والوصول إلى الحدود الدولية مع إسرائيل!

وفي الحقيقة أن القوات المسلحة المصرية، بسبب هذه الظروف التي ترتب على حرب الاستنزاف، وبسبب الحالة التي وصلت إليها، مما أورده الفريق سعد الدين الشاذلى فيما سبق، لم تصل أبداً وقتذاك إلى الوضع الذى يمكنها من اجتياح سيناء، والوصول إلى الحدود الدولية.

وقد كان هذا الوضع، هو الذى قسم القيادة العسكرية المصرية فى ذلك الحين بين ثلاثة آراء: رأى يقول بضرورة الانتظار حتى يكتمل استعداد القوات المسلحة المصرية، وتصبح قادرة على تدمير جميع قوات العدو فى سيناء، والتقدم السريع لتحريرها مع قطاع غزة، فى عملية واحدة مستمرة. وكان هذا هو رأى الفريق محمد صادق، الذى خلف الفريق محمد فوزى كوزير للحربيّة وقائد عام للقوات المسلحة.

ورأى آخر أن القوات المسلحة ليست فى وضع يسمح لها بالقيام بعملية هجومية، وأن هذه العملية الهجومية، يجب أن ترتبط بإعداد القوات الجوية المصرية، وبالتالي فإن توقيت المعركة يجب أن يرتبط بإغلاق الفجوة بين القوات الجوية المصرية وقوات إسرائيل الجوية. وكان صاحب هذا الرأى هو الفريق أحمد إسماعيل (اللواء وقتذاك)، وكان يشغل منصب مدير المخابرات العامة.

أما الرأى الثالث فكان يرى أن ربط معركة التحرير بإعداد القوات الجوية المصرية، يعني تأجيل المعركة سنوات أخرى لا يعلم أحد مدتها، ذلك أن الفجوة بين القوات الجوية الإسرائيلية والقوات الجوية المصرية، كانت تميل إلى الاتساع لا إلى الضيق، فالاستراتيجية الأمريكية المعلنة، والمنفذة بالفعل في المنطقة، هي: الإبقاء على إسرائيل قوية، بحيث تكون قواتها الجوية أكثر قوّة من القوات الجوية للدول العربية مجتمعة. ولم تحصل القوات الجوية المصرية حتى ذلك الحين، على طائرة ردع يمكن مقارنتها بطائرات الفانتوم التي يملكونها العدو، وحتى إذا حصلت القوات الجوية المصرية على طائرة مماثلة، فإن قدرة مصر على استيعاب هذه الطائرات تحتاج إلى فترة طويلة، وفي هذه الفترة الطويلة تكون إسرائيل قد حصلت على طائرات أخرى أكثر تقدماً! ومن ثم فلا يوجد أمل في المستقبل القريب في تضييق الفجوة بين القوات الجوية الإسرائيلية والمصرية، ناهيك عن إغلاقها! وعلى العكس من ذلك، فإن الفجوة تميل إلى الاتساع. ومعنى ذلك تأجيل معركة التحرير إلى أمد لا يعلمه إلا الله.

وعلى ذلك فإذا أريد خوض معركة تحرير، فإن هذه المعركة يجب أن تدور في إطار إمكانات القوات المسلحة المصرية – بمعنى أن نخطط لمعركة هجومية محدودة، في ظل تفوق جوى معاد. وفي هذه الحالة يمكن أن نعتمد في تحدينا للتفوق الجوى الإسرائيلي خلال تلك المعركة على حائط الصواريخ!

وقد كان هذا الرأى هو رأى رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي، وهو الذي تمت موافقة الرئيس السادات عليه، وهو الذي تنفذ بحذافيره في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ومن هنا يمكن اعتبار حرب أكتوبر، هي نقىض حرب يونيو ١٩٦٧ ، من ناحية استخدام الإمكانيات. لقد كانت إمكانيات القوات المسلحة المصرية في حرب يونيو ١٩٦٧ ، أكبر من إمكانيات القوات المسلحة الإسرائيلية، ولكن القيادة العسكرية المصرية، أهدرت هذه الإمكانيات، وبدتها على رمال سيناء، فمنى الجيش المصري بالهزيمة، وقد كانت إمكانيات القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر، أقل من إمكانيات القوات المسلحة الإسرائيلية، ولكنها أحسنت استخدام هذه الإمكانيات، فخاضت حرباً هجومية بصواريخ دفاعية، وحطمت أكبر مانع عسكري في التاريخ في ست ساعات فقط!

ومع ذلك فلم تنج من الافتراء على يد حملة القميص، الذين أرادوا أن يسرقوا نصر أكتوبر وينسبوه لأنفسهم! وأرادوا أن يشوهو عقل وذاكرة جيل بأسره، فاتهموا بطل نصر أكتوبر بالخيانة، ونصبوا من مرتكبي هزيمة يونيو أبطالاً! ونسوا أن قلم التاريخ يسجل كل شيء، وعين الله لا تنام!



إنه يزورون التاريخ!

المغالطة القديمة التي يلجأ إليها البعض، بالرّيـط بين حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر، هي - في رأيي - إهانة بالغة يوجهها حملة قميص عبدالناصر - عمداً وبإصرار - لصانعى نصر أكتوبر، ومحاولة فاشلة لرد الاعتبار، لمن ارتكبوا الهزيمة المخزية التي مازال شعبنا المصرى والعربى، يعاني من نتائجها حتى لحظة كتابة هذه السطور، وهى هزيمة أثبتت التاريخ أنها هزيمة نظام، وليس هزيمة جيش، وأن الجيش كان ضحية وألعوبة فى أيد جاهلة غاشمة نسيت فنون الحرب وتفرغت للاستمتاع بمعانـم السلطة.

أكتوبر فى ١٢ مايو ١٩٩٦

عندما كتبت مقالى «مغالطات حول حرب الاستنزاف»، لم أستند إلى شيء إلا أقوال عبدالناصر نفسه، الذى اعترف عند قبوله مبادرة روجرز- بأن المقصى فى حرب الاستنزاف فى حين تتمتع إسرائيل بتفوق جوى كامل، معناه ببساطة أنها نستنزف أنفسنا! وقلت: إنه لو كانت هذه الحرب ناجحة لاستمر فيها عبدالناصر، حتى تحقق لمصر النصر.

وقد استدلت على ذلك أيضاً بحقائق تاريخية، يعرفها أصغر عسكري مصرى ، ولا تحتاج إلى علم أو دراية، بل تعرفها جماهير شعبنا، وهى أنه فى خلال حرب الاستنزاف التى استمرت ثلاث سنوات، لم تسقط قنبلة واحدة على إسرائيل، فى الوقت الذى انهار فيه الدفاع الجوى المصرى انهياراً تاماً فى نهاية عام ١٩٦٩ ، وانفتحت سماء مصر لطائرات إسرائيل تمرح فيها لشن غارات العمق منذ يوم ٧ يناير ١٩٧٠ ، وتصيب قنابلها على المعادى ومصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر.

كما استدلت بعد الناصر نفسه أيضاً، عندما توجه إلى الاتحاد السوفيتى يوم ٢ يناير ١٩٧٠ ، يطرح حقيقة الأوضاع أمام القيادة السوفيتية، ويقول: «إن مصر كلها تشعر بأنها دون حماية! وإن مئات العمال من المدنيين والعسكريين قد قتلوا، وإن من الضرورى إيجاد وسيلة لتمكن مصر من الوقوف فى وجه التفوق الجوى الإسرائيلي ، وهذه الوسيلة لا تتحقق إلا بواسطة الدفاع الجوى» .

وقلت: إنه قبل نهاية حرب الاستنزاف بشهر واحد - أى فى ٢٩ يونيو ١٩٧٠ ، سافر عبدالناصر إلى الاتحاد السوفيتى مرة أخرى، ليصادر القادة السوفيت بأن «القوات المسلحة المصرية تتعرض لغارات إسرائيلية عنيفة جداً بطائرات الفانتوم الأمريكية، المجهزة بمعدات الكترونية متقدمة

للغاية، وقد بلغت خسائرنا في شهر مايو وحده حوالي ألف قتيل وجريح، وإن الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بالأجهزة التي تستطيع تحديد موقع الصواريخ والتشويش عليها لصربيها بالطائرات، وإن طائرة الميج تبقى في الجو عشرين دقيقة، في حين تبقى طائرة الميراج في الجو ساعة، وتبقى الفانтом أكثر من ذلك، ومن الضروري إمداد مصر بطائرات قاذفة مقاتلة ثقيلة لردع إسرائيل إذا حاولت ضرب العمق المصري مرة أخرى، لأن الدفاع بدون قوة ردع يبقى دفاعاً ضعيفاً!

هذه الأدلة الدامغة التي تستند إلى أعلى وأوثق مصدر سياسي وعسكري في ذلك الحين، وهو رئيس الدولة جمال عيدالناصر، لم تعجب بعض طلاب الشهرة، الذين لا يعرفون ألف باء البحث العلمي، فأنبروا يثبتون ذاتهم عن طريق التشويش الهزل، واعتبرها عسكري متلاعنة في رسالة وجهها إلى الأهرام في عدد ٢٧ أبريل ١٩٩٦، محاولة مني «لتشويش أفكار ومفاهيم الأجيال التي لم تعاصر هذه الحرب»! وتضييع القيم النبيلة من تضحية وفداء! وإهدر لتضحيات أبطال حرب الاستنزاف، واعتداء على بطولات الشهداء، وصفحات البطولة والفحار لقواتنا المسلحة، بل لمصر كلها، (هكذا).

وهذا يوضح أن الهدف من أمثل هذه الرسائل ليس وجه الحقيقة، وإنما هو الشهرة وتزييف التاريخ وقلب الحقائق، وإخفاء عار الهزيمة التي ارتكبها نظام، وكان ضحيتها الجيش!

فمن الغريب أن كاتب الرسالة المذكورة، وهو عميد متلاعنة، يتتجاهل تماماً حقائق حرب الاستنزاف، والمصادر العالمية المستوى التي استندت إليها. فهو يسألني قائلاً: «ما هي الأسس العلمية التي قامت عليها دراساتك

عن حرب الاستنزاف؟ ومن أين استقيت ببياناتها؟ وما هي الوثائق التي حصلت عليها؟ وما هي درجة الاستفاضة ونوعها التي قامت عليها دراستك؟ .

وهو ما يوضح أنه لم يقرأ المقال، وإنما قرأ فقط العنوان أو أنه قرأ المقال ولا يستطيع أن يفرق بين الدراسة العلمية، والكتابة الخيالية، فخرج بأسئلته الهزلية لتشكيك القارئ فيما كتب!

وكاتب الرسالة يتصور أنه أصبح مؤرخاً، لأنه شارك في حرب الاستنزاف، وربما كان برتبة ملازم وقتها، وكان قائد سرية دبابات في حرب أكتوبر، وأنه يستطيع، من هذا الموقع، الحكم على نتائج حروب وانتصارات وانكسارات، ونجاح سياسات أو فشلها! وكان أجدى من ذلك لو أنه روى ذكرياته من موقعه المحدود، الذي يتصور أنه قام فيه بواجبه خير قيام كل ضابط مصرى وطني اشتراك في هذه المعارك وعرض حياته للخطر من أجل مصر.

فكتابة التاريخ علم يحتاج إلى دراسات معمقة في أقسام التاريخ بالجامعات، وليس هواية يشغل بها نفسه كل من وجد لديه وقت فراغ، فيتصدى بجرأة للمؤرخين الأكاديميين يتطاول عليهم بما يعرف من معلومات قاصرة، ويحاول تلقينهم أسلوب البحث العلمي الذي يجهله بالضرورة!

وعندما يتحول الحوار، من حوار علمي بين الأكاديميين حول القضايا التاريخية المختلفة، إلى حوار بين المؤرخين المحترفين وهوادة كتابة التاريخ، فهنا نطلب من الله الرحمة للقراء الذين يتصور بعضهم أن كل ما يقرءونه لأدعية كتابة التاريخ هو تاريخ أيضاً!

والغريب حقاً، ما لجأ إليه كاتب الرسالة المتقاعد، من استدعاء مشاعر القوات المسلحة عن طريق الزعم بأنى تحدثت فى مقالى عن «هزيمة القوات المسلحة»! وهى طريقة فجة فى الحوار، لأن الحديث عن أوضاع القوات المسلحة بعد حرب الاستنزاف، إنما أঙقحته من كلام عبدالناصر نفسه، - كما سبق القول - ومن هنا يمكن للعميد المتقاعد أن يستنتاج من وصف عبدالناصر لأوضاع هذه القوات ما يشاء، فيسمىها نصراً أو هزيمة حسب معلوماته العسكرية وخبراته القتالية.

ولكن الشئ غيرالمقبول بالمرة من عسكري سابق، أن يصف حرب الاستنزاف بأنها «حققت كل أهدافها»! على حد قوله - اللهم إلا إذا كان يعتبر تدمير مدن القناة الثلاث ومنتشراتها الاقتصادية، وتعطيل دورة الحياة الاقتصادية فيها، أحد أهداف حرب الاستنزاف! أو يعتبر بناء خط بارليف على الضفة الشرقية للقناة، أحد أهداف هذه الحرب! أو يعتبر الخسائر التي تحملها الشعب المصرى بسبب حرب الاستنزاف هدفاً من أهداف حرب الاستنزاف! (قدر هيكل تكاليف المجهود الحربى الذى قامت به مصر خلال خمس سنوات (١٩٦٨ - ١٩٧٣) بما يتراوح بين ثمانية آلاف وتسعة آلاف مليون دولار)!

بل إنه حين يكتب عميد متقاعد، أن حرب الاستنزاف حققت كل أهدافها، فإنه يكذب بذلك عبدالناصر، الذى قبل إنتهاء حرب الاستنزاف، لأنها لم تتحقق أهدافها! وينضم بذلك لمن هاجموا عبدالناصر من الفلسطينيين وال العراقيين وغيرهم من العرب، الذين شهروا حرابهم فى وجه عبدالناصر لأنه قبل إنتهاء حرب الاستنزاف!

ولكن العميد السابق يمضى إلى أبعد من ذلك، فيستدل بنصر أكتوبر العظيم على نجاح حرب الاستنزاف في تحقيق أهدافها! ويتصور بذلك أن الجيش المصري، خاض حرب أكتوبر في أعقاب حرب الاستنزاف! وينسى أن حرب الاستنزاف انتهت في يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠، وبدأت حرب أكتوبر بعدها بثلاث سنوات كاملة وشهرين! فكيف يتصور عسكري سابق أن تكون حرب أكتوبر نتيجة لحرب الاستنزاف؟

ولكن هذا العسكري السابق، يريد أن يهدر جهود صناع نصر أكتوبر، ولا يستطيع أبداً أن يفهم أن الجيش المصري، الذي وصفه عبدالناصر للقادة السوفيت يوم ٢٩ يونيو ١٩٧٠ – أي قبل شهر ونصف فقط من انتهاء حرب الاستنزاف – على نحو ما سبق ذكره، ليس هو الجيش المصري المظفر الذي فاجأ الجيش الإسرائيلي المحسن في خط بارليف، واستطاع أن يستولى على هذا الخط الحصين في ست ساعات فقط! أو أن الجيش المصري في نهاية حرب الاستنزاف، الذي كان عاجزاً عن حماية مصنع (أبو زعبل ومدرسة أطفال بحر البقر)، لم يكن هو الجيش المظفر الذي انطلقت منه أكثر من مائة طائرة مصرية قاذفة ومقاتلة إلى أعماق سيناء يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، لتدمر الأهداف العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في شبه الجزيرة، وقامت القاذفات المتوسطة والبعيدة المدى من طراز «تي ١٦، الصاروخية»، تحت حماية طائرات الميج ٢١، بمهاجمة القواعد الجوية الإسرائيلية في العريش، وبير خفاجة، وبير تمادا، وأبار النفط في أبو رديس، بينما كانت الطائرات القاذفة المقاتلة من طراز «سوخوي ٧» تهاجم مركز السيطرة الإسرائيلي في «أم مرجم»، ومقر القيادات الإسرائيلية في «أم خشيب»، ومحطات الرادار والإعاقة الإلكترونية، ومواقع الصواريخ هوك!

كذلك لا يستطيع هذا العميد المتقاعد، أن يدرك أن الجيش المصرى الذى هاجمه الكوماندو الإسرائيلي فى «رأس غارب» واحتطفوا محطة الرادار الجديدة بعد فتكها على إحدى الطائرات الهليكوبتر فى أثناء حرب الاستنزاف، هو جيش مختلف كل الاختلاف عن الجيش المصرى الذى انطلقت منه يوم ٦ أكتوبر نيران ألفى مدفع تصب قذائفها على حصون خط بارليف، وكان كل مدفع له واجب خاص يحدد له الهدف الذى يقصفه، وعدد الطلقات التى يطلقها!

إن العميد المتقاعد المذكور، يريد أن يذكر ذلك الجهد الهائل الذى دار بعد انتهاء حرب الاستنزاف لإعادة تكوين وبناء الجيش المصرى لخوض أكبر حرب مشرفة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلي، ويستدل بحرب أكتوبر على نجاح حرب الاستنزاف، فى تحقيق أهدافها!

وهذه هي المشكلة بيننا وبين هؤلاء القوم! إنهم يُزورون التاريخ بجرأة، ويقولون علينا تهمة تزوير التاريخ! وهم يشوهون تاريخ وطننا فيقللون من هزائم إلى انتصارات، والانتصارات إلى هزائم، ثم يسارعون بالصياح فى وجهنا – كما صاح العميد المتقاعد – «أرحموا التاريخ والأبطال»!

ولكن العميد المتقاعد – كما هو واضح – لا يرى فرقاً بين الجيشين، أو بين حرب الاستنزاف التى فشلت فى تحقيق أهدافها، وحرب أكتوبر التى حققت جزءاً كبيراً من أهدافها، فيقول بالحرف الواحد: «الحقيقة أن حرب الاستنزاف كانت عظمة»، وكانت «روعة أداء»! ويخلط بذلك بين الحرب والمحاربين! فالمحاربون المصريون قاتلوا العدو الإسرائيلي فى أصعب ظروف قاتل فيها جنود – ظروف التفوق الجوى الإسرائيلي الكاسح المستمد من الترسانة الأمريكية، وظروف افتقاد الجيش إلى الأسلحة والمعدات

العسكرية التي تحقق له النصر، أو حتى الرد، ناهيك عن الردع! وهو ما قاله عبدالناصر بوضوح للقادة السوفيت في لقاءٍ ٢٢ يناير و٢٩ يونيو ١٩٧٠ من واقع مصدر يثق فيه الناصريون، وهو الأستاذ محمد حسين هيكل.

ولكن الحرب لا تعني مجرد الشجاعة والتضحية وإنما تعنى النصر أو الهزيمة، وهو ما ينساه العميد المتقاعد! بل إنه يخلط بين تكبد إسرائيل خسائر في حرب الاستنزاف، وهو ما أشرنا إليه في مقالنا، وهزيمتنا في هذه الحرب! فيتصور أن تكبدنا خسائر، يعني خسارتها الحرب! وهو تصور غريب من عسكري سابق! ففي نظره لا يستقيم ما ذكرته في مقالى عن خسائر إسرائيل في حرب الاستنزاف، وما حكمت به من فشل حرب الاستنزاف في تحقيق أهدافها! كما أنه يستخدم تعبيراً غريباً لا أظنه يصدر من عسكري سابق، فهو ينسب إلى القول بأن حرب الاستنزاف، كانت هزيمة للقوات المسلحة؛ ويخلط بين الهزيمة التي يمنى بها أحد الجيшиين في حرب، بكل ما يتربّط على ذلك من نتائج، وبين تقدير حرب الاستنزاف بأنها حققت أهدافها أو لم تتحقق أهدافها!

فما وقع في حرب يونيو كان هزيمة للجيش المصري ترتبّت عليها نتائج فادحة، مازال وطننا العربي يدفع ثمنها حتى الآن، وما حدث في حرب الاستنزاف شئ مختلف، فهي مرحلة من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، خاضتها قواتنا المسلحة، ولم تتحقق أهدافها، لأنها استنزفت الجيش المصري بأكثر مما استنزفت الجيش الإسرائيلي. ثم جاءت مرحلة حرب أكتوبر، تحت قيادة سياسية جديدة وقيادة عسكرية جديدة استوعبت درس حرب الاستنزاف، فلم تطلق طلقة واحدة على العدو الإسرائيلي حتى أكملت استعداداتها!

ومن هنا إذا وصف العميد المتقاعد نتائج حرب الاستنزاف بأنها هزيمة للقوات المصرية، فذلك وصفه هو، وليس وصفى أنا، ولم استخدمه في مقالى، وإنما كان السؤال الذى سأله: «هل حققت حرب الاستنزاف أهدافها، التى استهدفتها مصر من القيام بها، أو أنها حققت نتائج مخالفة ومتناقضه؟ وقد وصلت إلى أنها لم تحقق أهدافها. ولكن العميد المتقاعد يخلط بين تعبير استنزاف الجيش المصرى، وتعبير «هزيمة القوات المسلحة»، الأمر الذى يوضح أنه لا يعرف الفرق بين التعبيرين !

ومما يؤكد ذلك أنه ينكر - بجرأة بالغة - أن هزيمة يونيو، كانت نتيجة قصور فى الأداء العسكري! وهو ما يؤكد ماذكرته فى بداية مقالاتى، من أن هدف الناصريين الدائم، هو تبرئة ذمتهم من هزيمة يونية، وإلقاء تبعتها على غيرهم! وتشويه عمل صناع نصر أكتوبر، والنهوشين من أمره !

فى رسالة العميد المذكور، يبرر حرب الاستنزاف بأخر شئ يخطر على البال، فيقول: «كنا نحتاج إلى تأكيد أن الهزيمة العسكرية، لم تكن نتيجة قصور فى الأداء العسكري، بل كانت وليدة ظروف عالمية وسياسية، وضعت القوات المسلحة فى أقسى وأصعب الظروف التى يمكن أن تواجهها قوات مسلحة فى العالم» !

فهل هذا معقول؟ هل كانت الظروف العالمية والسياسية، هي المسئولة عن الأوضاع المتردية التى كانت عليها حالة القوات المسلحة المصرية التى دفع بها إلى سيناء؟ والتى وصفها قادة عسكريون أرفع شأنًا ورتبة من العميد المتقاعد، مثل الفريق عبدالمحسن مرتجى، أو الفريق أول كمال حسن على، أو وزير الحرب الأسبق أمين هويدى، أو غيرهم من المنصفيين الذين لا يعميهم الدفاع عن الباطل عن رؤية الحق؟

وهل يريد العميد المتقاعد، أن أروي للقارئ ما كتبه هؤلاء القادة العظام عن الأداء العسكري في حرب يونية، فنقلب مواجع شعبنا، الذي يدفع حتى الآن ثمن ذلك الأداء العسكري في حرب يونية؟ أونسكت على هذا الجرح الدامي الذي ضمده الأداء العسكري في حرب أكتوبر؟

على أن الأغرب من ذلك ما يقوله العميد المتقاعد من أن حرب الاستنزاف «كسرت أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهرا»! يريد أن يسلب من حرب أكتوبر هذا الشرف! فيقول إن القوات المسلحة بعد عدوان ١٩٦٧ «لم تكن في حاجة إلى الخبرة القتالية في المقام الأول .. كنا نحتاج إلى كسر أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهرا.. لذلك كانت حرب الاستنزاف ضرورية»!

وقد كان في وسعى أن أكتفى في الرد عليه، بما قاله عبدالناصر للقادة السوفيت في موسكو مما أوردنا ذكره، ولكننا نهديه هذه القصة ونسأله بعدها كيف كسرت حرب الاستنزاف أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهرا.

والقصة التي نعنيها هي قصة الزعفرانة، عندما أغارت القوات الإسرائيلية في أثناء حرب الاستنزاف على منطقة الزعفرانة بقوات كبيرة من المدرعات والمشاة المدرعة، نزلت على الشاطئ الغربي لخليج السويس تحت حماية قوات الطيران، من رأس أبو درج إلى الزعفرانة، وقامت بمهاجمة وتدمير جميع المنشآت العسكرية، ووحدات الرادار البحري والجوى، ونحو عشرين مدفعاً من مدافع الساحل، فضلاً عن المباني والمدفعية الثقيلة والدبابات ووسائل النقل، وقتلت ما يزيد على مائتين من القوات المصرية!

والمهم فى هذه القصة هو أن إسرائيل قامت بهذه العملية العسكرية بمظاهرة إعلامية كبيرة، إذ التقطت الصور لدبابات النزول والسيارات البرمائية، وأظهرت العملية العسكرية للعالم فى صورة «غزو مصر»!

فكيف - إذن - حطمت حرب الاستنزاف أسطورة الجندي الإسرائيلي الذى لا يقهرون؟

والمهم هنا ما يرويه الأستاذ هيكل، من أنه عندما طلب عبدالناصر من الفريق أول محمد فوزى معلومات عن العملية، فوجئ بعدم وجود مسئول يمده بمثل هذه المعلومات! وعند ذلك اتصل عبدالناصر بهيكل تليفونيا ليطلب إليه أن يرسل له جميع تقارير وكالات الأنباء عنها! ثم اتصل بعده من القيادات فى الجيش والمخابرات، ولكن لم يكن هناك من استطاع أن يقول له شيئاً عن مكان الإسرائيليين بالضبط، أو عما يفعلونه! بل لم يكن هناك من قدم إليه أى تأكيد بأن هذه الغارة قد وقعت بالفعل!

ويقول هيكل إن عبدالناصر غضب أشد الغضب لهذا الموقف، وقال له (أى لهيكل) فى اتصال تليفونى فى المساء، بلهجة مرة: «من الواضح أن بعض الناس ما يزيدون يتصرفون بأسلوب سنة ١٩٦٧! وفي اليوم资料

 التالي كان عبدالناصر قد أصيب بأزمة قلبية من فرط الغضب والانفعال!.

وفي وسعي أن أعلم العميد المتتقاعد المزيد مما لا يعلمه عن الأداء العسكري فى الحروب التى خاضتها قواتنا المسلحة ضد إسرائيل، ولكن بشرط واحد، هو أن يحترم العلم والعلماء، ويرحم التاريخ من كتاباته!



أهل الكهف و حرب الاستنزاف!

لم أكن أتصور أن دفاعي عن حرب أكتوبر وبرئتها من أخطاء الحروب التي سبّقتها، سوف يتغير كل هذا الحقد والغضب الأعمى من حملة القميص وطلاب الشهادة، الذين يريدون أن يلوا عنق التاريخ، ويرئوا ساحة النظام الناصري من هزيمة سبب لجيش المصري أكبر إهانة، في تاريخه، ويقلبوا الهزائم إلى انتصارات، وينصبوا من صناع هزيمة يونيتو أبطالاً، ومن صناع نصر أكتوبر خونة.

فلم يكن دفاعي عن حرب أكتوبر، إلا حرصاً مني على إلا تختلط المعايير في ذهن شبابنا، فيتصور أن الهزيمة تقلب صاحبها

أكتوبر في ٢٦ مايو ١٩٩٦

إلى بطل، والنصر يقلب صاحبه إلى خائن مارق من الوطنية، فيقبل الشباب على الهزيمة يظنهما وطنية وبطولة، وينصرف عن النصر يظنه خيانة، وتكون كارثة على مستقبل مصر.

وعندما فجرت جريدة «الجمهورية» قضية حرب الاستنزاف، في عددها الصادر في ٣١ مارس ١٩٩٦، بالحملة التي شنتها علىً بسبب المحاضرة التي ألقاها يوم ٢٤ مارس ١٩٩٦، على عدد ٢٥٠٠ من كبار القادة، وضباط القوات المسلحة، وطلبة الكليات العسكرية، دهشت لإثارة هذه القضية، خصوصا وقد سبق الحوار حولها، وظننت أنها استقرت منذ بضع سنوات، بعد أن نشرت سلسلة مقالات عن حرب يونية ١٩٦٧ في مجلة أكتوبر عام ١٩٨٣ .

وقد تشككت في البداية في دواعي هذه الحملة وإثارة هذه القضية القديمة! فلم تكن محاضرتى محاضرة عامة، وإنما كانت محاضرة جد خاصة ومقصورة على الضباط، ولكن وجود الصديق محفوظ الأنصارى في رئاسة تحرير الجريدة، طمأننى إلى أن جهل بعض الكتاب هو مبعث هذه الحملة، وأن هذا الجهل، هو الذى صور لأصحابه ما يتناقض مع الحقائق الثابتة تاريخيا والتى قلتها فى محاضرتى، وأنه لا توجد وراء الحملة دوافع سياسية.

وقد استمر هذا الاعتقاد لدى حتى اكتشفت أن الصديق محفوظ الأنصارى هو مهندس هذه الحملة! وذلك عندما كشف عن وجهه بمقاله الذى كتبه فى جريدة الجمهورية يوم ١٦ مايو ١٩٩٦، تحت عنوان: حول حرب الاستنزاف».

وهو مقال غريب حقاً، لأنه يقطر سخيمة وغلاً وافتراءً! فمن حق محفوظ الأنصارى أن يختلف معى فى الرأى فى تقييم حرب الاستنزاف، وفي غيرها من الحروب، ولكن ليس من حقه أن يحشو مقاله بكل هذا الكم من الأخلاق والمغالطات، والإفتراءات والتجمىء، والإهانات والاتهامات، لأن هذا النوع من الخلاف، يسلب من الحوار الموضوعية التى يجب أن يتحلى بها كل حوار صحي، ويقلبه إلى نوع ردئ من المها هاترات التى تدور عادة على صفحات الصحف الصفراء، ولا تدور على صفحات الصحف المحترمة مثل الجمهورية.

وربما كان المثل الصارخ على هذا التجمىء من السيد الأنصارى هو ما عمد إليه من قلب الحقائق بجرأة كبيرة، واتهامى بأنى أنا الذى أثرت قضية حرب الاستنزاف! مع أن تاريخ عدد الجريدة الذى أثارت هذه القضية، يدمغه بالإفتراء! وانطلاقه من هذا الاتهام إلى سلسلة من الاتهامات والإفتراءات المؤسفة التى كنت أظن أنه يرثا بذاته عن الواقع فيها.

وقد قام بهذه المغالطة عمداً! فقد تسأعل بعدها قائلاً: «لماذا تتجدد هذه المعارك المزيفة الآن؟» كنت أفهم القصد والهدف أيام حكم السادات، وفي أعقاب حرب أكتوبر، يوم أراد «الرئيس المنتصر» أن يثبت أركان حكمه الذى هزته سنوات «الضباب»! فأرادوا أن ينسبوا إليه كل شيء، وأرادوا أن يسلبوا من سلفه كل فضل! وأى هدف تخدم إثارة هذه القضية من جديد؟.

فهل هذا معقول؟ إنه لا تفسير عندي لهذا الكلام إلا أمر من أمور ثلاثة: إما أن السيد محفوظ الأنصارى يستهين بعقل قارئه! وإما أنه لا يقرأ الجريدة التى يرأس تحريرها، وهو بالتالى آخر من يعلم بما يكتب فيها! وإما

أنه يعرف جيداً أن جرينته هي التي أثارت هذه «المعركة المزيفة» - على حد قوله، ولكنه يكتب هذا الكلام لكي يتطاول على بطل حرب أكتوبر بالغمز الرخيص، فيتحدث عن «حكمه الذي هزته سنوات الضباب»، وعن كيف أراد السادات، أو «الرئيس المنتصر» - حسب قوله ساخراً - أن يثبت أركان حكمه هذا عن طريق نسبة كل فضل إليه وسلب كل فضل من سلفه!

وهذا يوضح المستوى الذي انحدر إليه السيد محفوظ الأنصارى بهذا الكلام! فهل كان السادات في حاجة إلى أن يسلب من سلفه كل فضل لكي يثبت أركان حكمه الذي هزته سنوات الضباب؟ وإذا كانت هزيمة يونية قد ثبتت أركان حكم عبدالناصر عندما خرجت الجماهير الطيبة الوفية تهتف بعودته، أفلم يكن نصر أكتوبر، وهو النصر المشرف الوحيد في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، كافياً لتثبيت أركان حكم السادات، فيلجاً إلى سلب كل فضل من سلفه؟ وأى فضل لسلفه كان يريد أن يسلبه، اللهم إلا إذا كان يقصد فضل هزيمة يونيو؟

ثم هذا الحديث عن «الضباب»! الذي يوضح أن السيد محفوظ الأنصارى مازال يعيش بعقلية الضباب! وأنه يرفض بعقله الاقتناع بحرب أكتوبر، التي أنهت أسطورة الضباب! فقد كان الحديث عن «الضباب»، والسخرية من الضباب مقبولاً قبل نصر العبور المظفر، وقبل أن يثبت السادات بطولته الفذة، بخوض هذه الحرب التي كان ميئوساً من نتيجتها بعد مقال السيد محمد حسين هيكل الشهير: «تحية للرجال»، ولكن إثارة قضية «الضباب» يعد حرب أكتوبر، يوضح أن هؤلاء القوم هم من أهل الكهف! وأنهم كانوا غائبين في كهفهم عندما تحقق نصر العبور وانقشع الضباب!

ولكن السيد محفوظ الأنصارى لا يكتفى بالتطاول على بطل حرب أكتوبر، فهو يتطاول على أيضاً بالطعن فى وطنيتى . ففى مقاله المذكور يصور دفاعى عن حرب أكتوبر، وبرئتها من أخطاء حرب الاستنزاف بأنه رغبة منى فى أن أدمى «الإرادة المصرية»، وأحطم الثقة فى الذات، وأكسر قلوب الشعب» !

بل يقول إننى اخترت هذا الوقت بالذات للكلام عن حرب الاستنزاف، بمناسبة حرب إسرائيل فى لبنان، لإعادة أسطورة الإسرائيلى السوبرمان! غافلاً عن أنه هو الذى اختار هذا التوقيت، وأنه هو الذى أثار قضية حرب الاستنزاف!

وهو - كما هو واضح - تصور مريض، يماهى تصوره المريض عن «الضباب»! ولكن الطعن فى الوطنية طعن خطير، ولو أننى بادلته الطعن فسوف يكون هو الخاسر! ولكنى أفضل أن أحصر حوارى فى القضايا الجادة التى يستفيد منها شعبنا، وألا أقصو على الطرف الآخر فى الحوار، خصوصاً إذا كان على مستوى أحد تلامذتى مثل السيد محفوظ الأنصارى، حتى لو تجاوز قدره.

ومن هنا لست أدرى، كيف يتصور السيد محفوظ الأنصارى، أن حدثى عن أخطاء النظام الناصرى فى حرب الاستنزاف، يمكن أن يدمى الإرادة المصرية ويكسر قلوب الشعب، اللهم إلا إذا كان ييرئ النظام الناصرى من هذه الأخطاء وينسبها إلى الجيش!

ففقد سبق لي أن كتبت أن النظام الناصرى قد أخطأ بالزج بالجيش فى حرب الاستنزاف، من قبل أن تكتمل القوة العسكرية المصرية، ومع امتلاك

إسرائيل التفوق الجوى والتفوق البرى أيضاً، الأمر الذى أحق بالجيش خسائر كبيرة، ووضعه فى موضع الدفاع، وجعله غير قادر على خوض معركة التحرير ثلاثة سنوات كاملة.

وقلت أيضاً: إنه عندما فطن عبدالناصر إلى هذه الحقيقة، أطلق نداءه إلى الرئيس نيكسون يوم أول مايو ١٩٧٠ ، الذى ترتب عليه مبادرة روجرز فى ٢٥ يونيو ١٩٧٠ ، وقد قبلها الرئيس عبد الناصر على الفور، فى حين رفضها السادات، ويرر عبد الناصر قبوله المبادرة لمن اعترضوا عليها من الفلسطينيين والعراقيين وغيرهم بقوله: «إن المصنى فى حرب الاستنزاف فى حين إسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل، معناه - ببساطة - أننا نستنزف أنفسنا».

كذلك قلت: إن الذين يخلطون بين الجيش المصرى والنظام الناصري، يوجهون إهانة لا تغفر للجيش المصرى، إذ ينسبون إليه الهزيمة ويرثون النظام الناصري منها، مع أن الجيش المصرى كان صحيحة النظام، وكان الشعب المصرى صحيحة أيضاً!

كذلك قلت: إن هزيمة يونية لم تكن هزيمة جيش، إنما كانت هزيمة نظام فاز إلى الحكم تحت ذريعة هزيمة نظام فاروق فى حرب فلسطين، ثم ارتكب من الهزائم ما تتضائل إلى جانبه هزيمة حرب فلسطين! فإذا كانت هزيمة حرب فلسطين قد أسفرت عن قيام دولة إسرائيل، فإن هزائم نظام يوليو ثبتت من أسس دولة إسرائيل، وأسفرت عن احتلالها أراضى ثلاثة بلاد عربية هي: مصر وسوريا والأردن! وبعد أن كانت إسرائيل تحتل نصف فلسطين أصبحت تحتلها كلها، وانفتح على مصراعيه أمام إسرائيل البحر الأحمر! وقد دفع الشعب المصرى ثمن هذه الهزائم كلها غالبة.. دفع

كل ما حققه القطاع العام من إنجازات، وتدمير مدن القناة، وفقد أرواح الآلوف من أبنائه.

فكيف - إذن - يطعن السيد محفوظ الأنصارى فى وطنيتى، ويتصور أنى أردت بحديثى العلمى عن حقائق حرب الاستنزاف، تدمير الإرادة المصرية وكسر قلوب الشعب المصرى؟ ألا يعنى هذا الطعن أنه سوف ينسحب بالضرورة على كل من يتحدث عن هزيمة يونيو؟ وعندئذ هل مجرد المؤرخين من الوطنية، ونفهمهم بكسر قلوب الشعب إذ كتبوا عن هزائم ثورة يوليو، وتحصر الوطنية فيما يزورون التاريخ ويحولون المهزائم إلى انتصارات؟

ولكن السيد محفوظ الأنصارى يهبط فى مقاله إلى أدنى مستوى، ويوجل فى الطعن فى وطنيتى، فيقول: إننى كنت متشققاً وشاماً فى أبناء بلدى، عندما تحدثت عن عملية القوات الإسرائيلية فى منطقة الزعفرانة، وإننى كتبت ذلك بدافع من الوجد والهياق، بقوة العدو الإسرائيلي!

ولست أريد أن أنزل إلى هذا المستوى المنحط من الحوار، حتى لا أضرب السيد محفوظ الأنصارى فى مقتل، ولكنى أدعوه إلى أن يثقف نفسه قبل أن يتصدى لمؤرخ أكاديمى بهذا الهذر، ولو فعل ذلك لعرف أننى لم أستق واقعة الزعفرانة من مصدر إسرائيلي، إنما من أحد أعمدة النظام الناصري، وهو السيد محمد حسين هيكل فى كتابه: «الطريق إلى حرب رمضان»! فهل كان الأستاذ هيكل شاماً ومشقاً فى أبناء بلده وهو يروى فى كتابه هذه القصة؟ وهل كتب ذلك بدافع من الوجد والهياق بإسرائيل؟ وهل كان يعلى ويشيد بالعدو وهو يسجل هذه الواقعة فى كتابه؟ وهل كان

مطلوبياً من هيكل أن يخفي حقائق هذه الحادثة حتى لا يتعرض لهذا الاتهام المريض بالتشفى والشماتة؟

إن مشكلة السيد محفوظ الأنصارى وأضرابه، ومن عاشوا معظم سنوات نضال شعبنا المصرى في الخارج، أنهم فقدوا الإدراك باللغة التي يتكلم بها شعبنا! والدليل على ذلك ما قام به من إهانة كل ضابط متلاعنة في مصر عن طريق تصوره أن لفظ «متلاعنة»، إهانة! مع أن شعبنا يفهم أن هذا الوصف شرف لصاحبها، لأنه دليل على أنه ضابط مقاتل أدى واجبه في خدمة الوطن! ومن هنا تصور أنتي كنت أهين الضابط المتلاعنة الذي ردتُ على مقاله، عندما وصفته بأنه ضابط متلاعنة، ولو كانت إهانة، لما وصف الضابط المتلاعنة نفسه بها!

ومن هنا لم يستطع السيد محفوظ الأنصارى، أن يقدر إغفالى ذكر اسم اللواء أحمد إسماعيل على في واقعة الزعفرانة، تقديرأ منى للرجل ولدوره المجيد في حرب أكتوبر، وأن هذا الدور يغسل أية أخطاء قد تكون سبقت وفقد الرجل منصبه بسببها، على يد عبدالناصر. ولكن السيد محفوظ الأنصارى لم يفهم ذلك، وتصور أنه يعلمنى ما لا أعلم عن طريق إفشاء اسم الرجل، على حساب اللياقة! ولكى يثبت غرضًا آخر، هو أن الرجل عاد إلى منصبه بسبب صداقته بالسادات وليس بسبب كفاءته! ويثبت أن ضباط حرب الاستنزاف هم ضباط حرب أكتوبر!

وهي سذاجة بالغة، فهل كان السيد محفوظ الأنصارى يتصور أنتي قلت إن السادات استورد جنوداً وضباطاً من الخارج، ليقوموا بحرب أكتوبر؟ أو أن جنود الأمم المتحدة هى التي خاضت حرب أكتوبر؟ من الطبيعي أن

الضباط الذين خاضوا حرب الاستنزاف، هم الذين خاضوا حرب أكتوبر، ولكن الفرق هو فرق الإعداد والتدريب، والتخطيط والتقنية العسكرية وغير ذلك مما كان مفقوداً قبل حرب أكتوبر!

والدليل على ذلك هو المثل الذي صرّبه بنفسه محفوظ الأنصاري، وهو المشير أحمد إسماعيل، فإن اللواء أحمد إسماعيل، الذي أعفاه عبدالناصر من منصبه بسبب حادثة الزعفرانة، هو نفسه المشير أحمد إسماعيل الذي قاد حرب أكتوبر، ولم يكن شخصاً آخر! ولكن الفرق بين الرجلين هو الفرق في النظمتين، وهو الفرق بين الزعامتين، وهو الفرق بين الروح المعنوية في جيش يحارب في ظل تفوق مطلق للعدو، وجيش يحارب في ظل تفوق يحس به ويُفخر به.

ولكي أضرب المثل بالفرق بين الجيشين أستعين بما أورده وزير الحرب الأسبق، الذي تولى الوزارة في أعقاب الهزيمة، وهو السيد أمين هويدى، في كتابه المهم : «الفرص الصناعية»، فيقول: «كانت العقليات الانهزامية ما زالت تعيش في أوكرارها، لا هم لها إلا البقاء في مناصبها، والدفاع عن نفسها، ودرء أية محاولات تقترب منها لمسائلتها ومحاسبتها. وما كان يمكن لهذه العقليات أن تساعد في عملية إعادة البناء، التي كانت تحتاج إلى ضمائر غير مثقلة بالذنب، وإلى معرفة بأصول الحرب وبمبادئها، وإلى الفكر الخلاق الذي يعيد البناء»!

ويقول السيد أمين هويدى: «كان الجيش المصرى المفتري عليه، مسلحاً بأسلحة لم يدرس على استخدامها التدريب الكامل! لم تكن الهزيمة التي لحقت بنا بسبب نقص في التسليح، ولا عيب في النوع، ولا تقصير من الوحدات، ولكن السلاح لا يكون سلاحاً فعالاً إلا بكماءة مستخدمه، وليس هناك وحدة رديئة إلا في ظل قيادة رديئة»!

ويضرب السيد أمين هويدى المثل بقضية خطيرة، هى قضية خط بارليف، فيبدى دهشته من أن هذا الخط قد أنشئ على مراحل فى أثناء حرب الاستنزاف، وعلى فترات متقطعة، وكان فى إمكان القوات المسلحة المصرية هدمه والتدخل المستمر فى عدم إنشائه، قبل أن يصبح خطًا مبنياً، وقبل تخصيصه بقضاءان حديدية نزعتها إسرائيل من خط السكة الحديد القنطرة - العريش!

ويقول: «فلا أدرى حتى الآن: لم سمحت قواتنا بإنشاء هذا الخط؟ بل بإقامة الحاجز الترابي، دون تدخل مستمر من جانبنا لإيقاف العمل فيه أو تعطيله على أقل تقدير؟

«كانت البيانات العسكرية تصدر يومياً معلنة تحطيم الخط، وإحداث خسائر كبيرة فى أفراد العدو وإنشأاته.

«ولدهشتى الشديدة، حينما اطلعت على صورة الدشم، بعد ضربها بطريقة متواصلة وكثيفة، تبيّنت أنها سليمة تماماً! وأن هناك فارقاً كبيراً بين البيانات المعلنة والحقيقة الخطيرة!

«فأمرت بوضع كل الصور المتقطعة داخل «الألبوم» لإرسالها للسيد الرئيس، وعلقت على الألبوم بالأعلى: «الصور متقطعة حديثاً، وبعد آخر بيان عسكري يعلن تدمير الخط!.. توضح الصور أن الدشم سليمة تماماً!.. نحن نحتاج إلى قنابل خارقة للدروع، أو أية وسائل أخرى يمكنها اختراق الأسقف المذيعة»!

ويقول أمين هويدى: إنه أرسل «الألبوم» إلى سامي شرف ليرسله فوراً إلى الرئيس عبدالناصر فى القنطرة على الرغم من اعتقاده، وذلك

لخطورته، وأصدر تعليماته بموالاة المراقبة والتصوير. ولكن في التصوير التالي لاحظ أن الخط ما زال سليماً! على الرغم من البيانات العسكرية التي كانت تؤكد تدميره!

وهنا جهز ألبوماً آخر لإرساله لعبدالناصر، وقبل إرساله اتصل به تليفونياً ليخبره بأن «الألبوم» الثاني في الطريق إليه، وفوجئ بعد الناصر يسأله: «أى ألبوم؟». فلم يكن سامي شرف قد أرسل لعبد الناصر الألبوم!

ويختتم أمين هويدى روايته ساخراً: «وقد استقر خط بارليف فى مكانه بعد أن ترك فترة طويلة دون تدخل جاد من جانبنا، حتى تم اجتياحه بعد العبور يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، واستيلاء قواتنا عليه، وكانت دشنه وتحصيانته وخنادقه سليمة تماماً كما كانت!»

هذا ما كتبه السيد أمين هويدى، أهدىه للسيد محفوظ الأنصارى! ولعله لا يتطاول عليه كما تطاول على السادات أو على، فيتهمه - كما اتهمنى - بكسر قلوب الشعب والشفى والشماتة فى أبناء بلده!

وفي جعبتى المزيد من الدروس التى أثق تماماً فى أن السيد محفوظ الأنصارى فى حاجة إليها لكي يملأ المكان الذى يشغلها!



حوار الطرشان

أصبح الحوار الدائري بيني وبين
المخالفين في الرأي حول حرب
الاستنزاف، أشبهه بحوار الطرشان ! فلا
أحد يفند ما قدمت، ولا أحد يرد على
ما كتبت، ولا أحد يدحض دليلاً واحداً
ما أسوقه في هذا الرأي التاريخي،
الذى أستند فيه إلى دراسة تاريخية
معمقة قدمتها في هذا الموضوع، بل
الجميع يكتب ما يعن له، ويتناول ما
يحلو له، ويصبح في واد غير الذى
زرعت فيه !

وهذا هو الثمن الذى يدفعه مؤرخ مثلى، لتحاورى مع غير أكاديميين بوصفى كاتباً سياسياً، وهو ما كان جديراً بأن يختلف لو كان الحوار أكاديمياً داخل الجامعة.

أكتوبر في ٢ يونيو ١٩٩٦

فالحوار العلمي هنا غائب، والحوار العشوائي هو السائد، ولا توجد أدلة تدحض أدلة، ولا براهين تنقض براهين، بل كل مخالف يكتب ما يراه أنسج في إقناع القراء، سواء اتفق مع الحقيقة التاريخية أو لم يتفق!

والكل يستخدم من الأساليب ما يطرأ بياله، مهما كان بعيداً عن الأسلوب العلمي في الحوار، والساحة الصحفية تقبل كل اللاعبين من كل الأحزاب والأهواء السياسية والانتماءات، ولا تطرد أحداً، عكس ما هو الحال في الساحة الأكademie التي لا تسمح بدخولها إلا للمتخصصين، ولا تعترف إلا بالحوار العلمي. ومن هنا يستطيع أي فرد مهما تضاءل علمه وتضاءل شأنه، أن ينطاح أستاذًا جامعياً متخصصاً، ويتطاول عليه، ويعلمه أصول البحث العلمي الذي يجهل هو ألف بائه!

وهو ما فعله السيد محفوظ الأنصاري الذي ليس رداء الأستاذية، وتصور أن الاخلاق والافتراء والفبركة من أصول النقاش العلمي الراسخة! وكتب مقالاً طويلاً في صحيفتة «الجمهورية» مليئاً بالهزل يظنه جداً! والأكاذيب يظنه حقائق! ثم أتبع هذا المقال بمقال آخر على نفس النمط.

وقد كان في وسعى تجاهل ما كتبه محفوظ الأنصاري، لو لا احترامى للجريدة التى نشرت مقاله، واحترامى لكتابها. فقد سبق لي أن كتبت فى هذه الجريدة اليومية الكبرى، عندما كان يرأس تحريرها الصحفى اللامع والعالم الفاضل الأستاذ محسن محمد، الذى استطاع أن يشد إلى الكتابة فيها عدداً مهماً من كبار الكتاب والمفكرين والعلماء، قبل أن يتمكن الصديق محفوظ الأنصاري من إجلائهم عنها لتبقى له الساحة يصلو فيها ويجلس بقلمه البتار!

وما يهمنى هو أنه كان على السيد الأنصارى من قبل أن يرتدى رداء الأستاذية، ويعلم أستاذ التاريخ منهج البحث العلمى، أن يتعلم هذه المعلومة التى يتعلمها طالب السنة الأولى فى أقسام التاريخ، وهى ألا يضع علامات التنصيص إلا حول النصوص التى يقتبسها من كلام من يحاوره، وليس حول العبارات التى يبتدعها خياله الشخصى الخصب!

ومن هنا حين يضع سيادته علامات التنصيص حول هذه العبارة التى نسبها إلى افتراء، وهى «أن هزيمة حرب الاستنزاف مخزية»! فلنعتبر مثل هذا العمل تزويراً مخلاً بالأمانة! لأن هذه العبارة لم تصدر عنى. أما حين يكتب هذه العبارة بدون علامات التنصيص، فلنhen نصف هذا العمل بأنه اختلاق بسوء نية، أو عدم فهم النص بحسن نية! لأنى تحدثت عن حرب الاستنزاف كسياسة نظام أوقع مصر فى هزيمة مخزية سلمت سيناء للعدو، وأتبعها بحرب، لم يعد لها العدة، لاستنزاف العدو، فانقلبت إلى استنزاف لمصر! وهى حقيقة علمية قام السيد محفوظ الأنصارى بتشويهها بسوء نية أو لعدم فهم!

وحين يقول السيد الأنصارى: إنه «مع تحرير الأرض وفرضته لا يصح حساب المكسب والخسارة»، فإنه يهزل أو يهرج! لأن تحرير الأرض لا يتحقق إلا بالكسب، أما مع الخسارة، فيتكرس احتلال الأرض! ولكنه منطق صانعى هزيمة يونية، ومنطق «برقبتى يا رئيس»!

فحساب المكسب والخسارة ضروري فى كل معركة، فإذا ترجح الكسب دارت المعركة، وإذا ترجحت الخسارة وجب التوقف عن خوضها مع إعداد العدة للكسب، وهذا هو منطق القرآن الكريم: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله وعدوكم».

وقد اكتشف عبدالناصر هذه الحقيقة مؤخراً، وكانت دافعه إلى وقف حرب الاستنزاف، وذلك لكي يعد الجيش المصري لمعركة التحرير. وعندما اعترض عليه المزايدون من الفلسطينيين وال العراقيين، كانت كلمته لياسر عرفات: «إن المرضى فى حرب الاستنزاف فى حين تتمتع إسرائيل بتغوق جوى كامل، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا».

وحين يتهمنى السيد محفوظ الأنصارى بأنى أدخل عنصر الانتفاء السياسى الشخصى عنصراً من عناصر الحكم والفصل والتقويم، فأصدر حكماً بالهزيمة على حرب الاستنزاف، لأنها من صنع عبدالناصر، وأصدر حكماً بالنصر على حرب أكتوبر لأنها من صنع السادات، فإننا نسمى ذلك مغالطة ردئه، لأنه ينسب إلى ما فيه!

فلم أكن فى حياتي السياسية من حزب السادات، وكتاباتي فى جريدة الجمهورية وفي مجلة روزاليوسف فى حياة السادات شاهد على ذلك، فقد كانت كلها معارضته له.

وقد اشتراكت فى تأليف حزب التجمع الوطنى التقدمى، كحزب معارض للسادات - وهذا معروف للجميع وإن لم يعرفه السيد الأنصارى، لأنه كان خارج البلاد! وحكمى بالنصر على حرب أكتوبر - من ثم - ليس له صلة بالسادات، وإنما هو حكم التاريخ الذى لا يستطيع أن يمارى فيه أحد.

ولكن حين يتطاول السيد محفوظ الأنصارى على السادات، ويغمزه غمراً رخيصاً، ويتحدث عن «حكمه الذى هزته سنوات الضباب»! ويتهمه بنسبة كل فضل إليه وسلب كل فضل من عبد الناصر، فإنه يكون هو الذى

أدخل انتقامه السياسي الشخصى فى الحكم والفصل والتقويم! ولكن الحياة أصبح عملة نادرة فى هذا الزمن!

وهذا الانتقام السياسي الشخصى للسيد محفوظ الأنصارى، الذى كشفت عنه عقليته «الضبابية»، هو الذى صور له أتنى «أهاجم ويعنف» حرب الاستنزاف! وهو تعبير سياسى صرف، فالمؤرخ لا يهاجم ولا يدافع، وإنما هو يروى الحقيقة التاريخية، كما تسفر عنها دراسته لها، وليس لديه دافع واحد يدفعه إلى الهجوم والدفاع، لأنه ليس متورطاً فى الحدث التاريخى، على العكس من السياسي المتورط بالضرورة بالفكرة أو بالعمل.

ومن هنا لم أنكر على عبدالناصر أى فضل، ولم أفتر عليه كما فعل السيد الأنصارى، عندما أسقط من ذاكرته فى حساب السادات حرب أكتوبر، ولم يذكر له إلا «حكمه الذى هزته سنوات الضباب»! حتى بعد أن أصبح الضباب فى ذمة التاريخ، واجتاحه نصر أكتوبر!

ففى محاضرتى فى القوات المسلحة أمام الضباط، وفي كلماتى أمام مجلس الشورى، لم أنكر على عبدالناصر فضل التغيير الاجتماعى الذى أحدثه فى مصر، ولكنى - كمؤرخ أكاديمى - لم يكن فى وسعى أن أقلب الهزيمة إلى نصر أو النصر إلى هزيمة، فتاريخنا مفتوح وليس تاريخاً سرياً يمكن إخفاؤه!

فقبل أن ينقضى عام واحد على حرب أكتوبر، كانت قد صدرت عنها مؤلفات بلغت ٣٥ كتاباً! ألفها عسكريون وصحفيون وكتاب. ويمكن أن نخدع شعبنا، بأن نصور له الهزيمة نصراً، ولكن لا نستطيع أن نخدع الشعوب الأخرى فتجارينا فى الخديعة! وحرب الاستنزاف لم تكن حرباً

خفية، بل كتبت عنها دراسات في الغرب، وكتب عنها العرب أيضاً دراسات مهمة وعمقة.

ولكن السيد محفوظ الأنصارى لا يقرأ! لقد تصور أنتى أنكرت على قواتنا المسلحة المصرية الاستفادة من حرب الاستنزاف، وحصرت الاستفادة في الجانب المصرى! وهو تصور مريض ومستحيل!

ولكى يدلل السيد محفوظ الأنصارى على أن الجيش المصرى استفاد من حرب الاستنزاف، أقحم رئيس الدولة فى الجدل بما كان يجدر به - لياقة - الترفع عنه! فقد استعان بما ذكره الرئيس مبارك من قوله: «أخذنا من حرب الاستنزاف خبرة قتالية كبيرة ..»، إلى آخر ما عدده الرئيس من نواحي الاستفادة من هذه الحرب بما هو حق وعدل.

ولو قرأ السيد محفوظ الأنصارى مقالى الذى ردت فيه على حملة جريدة الجمهورية، لوجد أنتى لم أخرج عن كلام السيد رئيس الجمهورية، فقد قلت بالحرف الواحد: «من الطبيعي أن تكسب القوات المسلحة المصرية خبرة قتالية في حرب الاستنزاف، بل إنه أمر بديهي! ولكن تقويم حرب مثل حرب الاستنزاف، يكون ببحث ما إذا كانت هذه الحرب قد حققت أهدافها التي استهدفتها مصر من القيام بها، أم أنها حققت نتائج مخالفة ومتناقضة!».

هذا ما كتبته في مقالى: «مغالطات حول حرب الاستنزاف». ذلك أن استفادة نصر أكبر من حرب الاستنزاف - وهي أمر بديهي كما ذكرنا - لا يعني أن هذا النصر سببه حرب الاستنزاف! وأنه مطلوب من كل جيش يريد أن يحقق نصرا في حرب، أن يسبقها بحرب استنزاف يتدرّب فيها

على القتال مع العدو! فهذا أمر مستحيل وعبثي، فالجيوش تعتمد في تحقيق النصر على التدريبات والمناورات الحربية التي تجريها وحدتها أو مع جيوش أخرى حليفة، ولم يشهد التاريخ كله دولة من الدول مهدت لحربها مع العدو بحرب استنزاف حتى يتدرّب جيشه على القتال معه ويحقق النصر!

بل إن هذا الكلام يثير السؤال حول الهدف الذي تغياه عبدالناصر من حرب الاستنزاف: هل كانت غايته تدريب الجيش المصري على القتال مع العدو، أو كانت غايته استنزاف العدو واستنزاف امكاناته الحربية حتى يضطر إلى التسلّيم، أو على الأقلّ تضعف مقاومته عند قيام حرب التحرير؟

إنه إذا كانت حرب الاستنزاف بـغرض تدريب الجيش المصري على القتال مع العدو، فلماذا أوقف عبدالناصر هذه الحرب؟

هل لأنّ الجيش المصري استكمل تدريبه ولم يعد في حاجة إلى مزيد من التدريب؟

ولماذا لم يستأنف السادات حرب الاستنزاف بعد مضي مدة وقف إطلاق النار التي حدّتها مبادرة روجرز، ويصعد هذه الحرب حتى يزداد الجيش المصري خبرة بالقتال مع العدو قبل حرب أكتوبر؟

ولماذا توقفت حرب الاستنزاف إذا كانت حرباً تدريبيّة؟ قبل نشوء حرب أكتوبر بثلاث سنوات كاملة؟

وهل كان تدريب الجيش المصري على القتال مع العدو يتطلب تدمير مدن القناة الثلاث ومنتشراتها الاقتصادية، وتعطيل دور الحياة الاقتصادية

فيها، وتهجير سكانها، وإباحة سماء مصر للطائرات الإسرائيلية «تمرح فيها كيف تشاء وحيث تشاء». - حسب أحد المصادر العسكرية المصرية. وتضرب (مصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر) وتضطر عبد الناصر إلى السفر إلى موسكو طلبا للنجدة؟

هل هناك أفسد من هذا المنطق، الذي يستخدمه السيد محفوظ الأنصاري وأمثاله، وهو يرتدى رداء الأستاذية؟

وإذا كانت حرب الاستنزاف بهدف استنزاف العدو حتى يستسلم، أو إضعاف قدراته الحربية لكي تسهل هزيمته في حرب التحرير، فهل نجحت هذه الحرب في تحقيق هذا الغرض، أو إنها حققت هدفا نقليضاً وهو استنزاف الجيش المصري؟

إنه يكفينا في هذا الصدد أن نبرز هذه الحقيقة الصارخة الدامغة، وهي أنه قبل حرب الاستنزاف، لم يكن يفصل بيننا وبين الحدود المصرية الإسرائيلية من عوائق طبيعية أو صناعية غير المضائق، ولكن هذا الأمر تغير بعد حرب الاستنزاف، فقد أقامت إسرائيل خط بارليف على حافة القناة، وبذلك انتقل ميدان المعركة إلى شاطئ القناة قريبا من القاهرة، بكل ما يمثل ذلك من خطر عليها، وهو خطر أصبح بالفعل حقيقة واقعة عندما نجح الجيش الإسرائيلي في فتح الثغرة، وأصبحت قواته عند الكيلو ١٠١ من القاهرة، حيث دارت عندها المباحثات المشهورة!

والأسوأ من ذلك ما ترتب على هذا الخط من سد الطريق في وجه قيام القوات المسلحة بحرب تحرير تصل إلى الحدود المصرية الإسرائيلية في تقرير أعده اللواء أحمد إسماعيل وعرض على المجلس الأعلى للقوات

المسلحة يوم ٦ يونيو ١٩٧٢، أوضح أن «القوات المسلحة ليست في وضع يسمح لها بالقيام بعملية هجومية، وأن هذه العملية الهجومية يجب أن ترتبط بإعداد القوات الجوية المصرية». وبالتالي فإن توقيت المعركة يجب أن يرتبط بإغلاق الفجوة بين القوات الجوية المصرية وقوات إسرائيل الجوية، ومعنى ذلك تأجيل معركة التحرير سنوات أخرى لا يعلم مداها إلا الله، لأن الفجوة بين القوات الجوية المصرية والقوات الجوية الإسرائيلية، كانت تتسع ولا تضيق بفضل الولايات المتحدة الأمريكية!

وقد كان من هنا أن تحول هدف الحرب من التحرير إلى التحرير! وتلك هي خطة حرب أكتوبر. أو خطة «الماذن العالية»، التي تغير اسمها إلى «بدر» - وتستهدف عبور قناة السويس، وتحطيم خط بارليف، واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ و١٢ كيلومترا شرق القناة، يتم في خلالها تحريك الموقف السياسي عالميا لحمل إسرائيل على الانسحاب من بقية سيناء.

فهل تكفي هذه الحقائق لوقف تصليل المضللين والأدعية وطلاب الشهرة، الذين يخلطون عمدا بين شجاعة الجيش المصري وتصحيحته في حرب الاستنزاف، وماحققه من استفادة منها، وبين القضية الأساسية التي أثرناها في محاضرتنا في القوات المسلحة، والتي هوجمنا من أجلها، وهي أن السياسة التي أشعلت حرب الاستنزاف كانت سياسة خاطئة، كان صحيتها الجيش والشعب، وأنها بدلاً من استنزاف إسرائيل استنزفت مصر!

وهذا ما ثبته الحقائق والدراسات العلمية. فالاستنزاف لكي يكون مؤثراً ويحقق غرضه ضد العدو، لابد أن تتوافر فيه عدة شروط:

أولها، إذا نتج عنه تدمير المنشآت الإنتاجية الإسرائيلية، وترتب عليه تحول جانب كبير من قوة العمل في هذه المنشآت الإسرائيلية إلى ساحة القتال.

ثانياً: إذا نتج عنه تدمير واسع النطاق لآلية الحرب الإسرائيلية، بمعاداتها وأسلحتها ومنتشراتها، بما يؤدي إلى الانتقال من مرحلة الاستنزاف على جبهة قنادة السويس إلى أرض إسرائيل نفسها.

ثالثاً: إذا نتج عنه فوضى في الإنتاج والموارد في إسرائيل، وإعادة توزيع أولوياتها بحيث يكون التركيز على متطلبات الصراع في رأس الأولويات.

رابعاً: إذا نجحت القوات المصرية في القضاء على أعداد كبيرة من الإسرائيليين، على نحو يحدث أثراً نفسياً خطيراً يفوق في أهميته الأثر السكاني المحسض، ويؤدي إلى استنزاف نفسي ومعنوي.

خامساً: إذا اتسعت حدود الاستنزاف جغرافياً، لتشمل جميع الجبهات العربية شرقاً وغرباً وشمالاً، بحيث تضطر إسرائيل إلى توزيع قواتها، وبالتالي إلى رفع مستوى تعبيتها عسكرياً واقتصادياً وبيرياً.

فيما إذا طبقنا هذه الشروط على حرب الاستنزاف التي شنتها القيادة المصرية على إسرائيل من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠، ثبت لنا العكس.

فمن ناحية، لم تمس حرب الاستنزاف المنشآت الإنتاجية الإسرائيلية، وذلك بسبب افتقار مصر إلى قوة الطيران التي تستطيع التغلغل في عمق إسرائيل واستنزاف منشأته الإنتاجية. وعلى العكس من ذلك، كانت إسرائيل تملك قوة الطيران التي تستطيع أداء هذا الغرض، والمتمثلة في طائرات

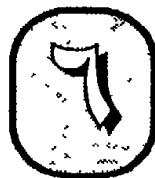
الفانتوم وسکای هوك. ومن هنا استطاعت إسرائيل أن تضرب مصنع أبو زعل، في حين لم تستطع مصر ضرب أى مصنع إنتاجي في إسرائيل!

ومن ناحية أخرى، لم يترتب على حرب الاستنزاف، تحول جانب من قوة العمل الإنتاجية في إسرائيل إلى ساحة القتال، بعد أن استخدمت إسرائيل سلاح الطيران الإسرائيلي في ضرب الأهداف العسكرية المصرية، والأهداف المدنية أيضاً لتحطيم الروح المعنوية، وهو ما عجزنا عنه.

ومن ناحية ثالثة لم يترتب على حرب الاستنزاف تدمير آلية الحرب الإسرائيلية أو إلهاق ضرر بها يؤثر على أدائها عند نشوب حرب التحرير. وعلى العكس من ذلك، فقد اضطرت مصر إلى خوض معركة أكتوبر الهجومية بأسلحة دفاعية، وهي حائط الصواريخ الذي تولى حماية الفرق المصرية الخمس التي عبرت القناة إلى الضفة الشرقية، في حين كانت إسرائيل تمكّن طائرات الفانتوم وسکای هوك والميراج. وهو ما ألقى عبئاً خطيراً على سلاح الطيران المصري، الذي حارب في ظروف تفوق جوى معاد تسانده الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية رابعة، فإن حرب الاستنزاف لم تتسع لتشمل الجبهات العربية الأخرى، التي تركت مصر تخوض معركة الاستنزاف وحدها. فلم تقم أى من الجيوش النظامية في سوريا أو الأردن أو لبنان، بالقيام بأى عملية استنزاف لإسرائيل طوال سنوات حرب الاستنزاف الثلاث، بل ظلت حرب الاستنزاف حرباً مصرية إسرائيلية بحتة، حتى إنه لم يكن يوجد في الجهة الأردنية من القوات الإسرائيلية سوى قوات الأمن الداخلى في إسرائيل، ولم يكن في الجبهة السورية سوى لواء إسرائيلي واحد، أما بقية القوات الإسرائيلية فكانت أمام الجبهة المصرية!

ومن هنا فعل طلاب الشهرة والباحثين عن دور، يدركون كم يدينون عبدالناصر بهذا الدفاع الأخرق عن سياسة حرب الاستنزاف، وكم يتبنون موقف جبهة الرفض التي أدانت عبدالناصر، واتهامه بالتفريط وبيع القضية الفلسطينية عندما قبل وقف حرب الاستنزاف .. إنه دفاع الدببة!



إن هم يرهبون المؤرخين

عندما كتبت أدين سياسة النظام الناصري في حرب الاستنزاف، التي قذفت بالجيش في هذه الحرب في مرحلة إعادة البناء وبدون استعداد، كنت انطلاق من منطلق وطني أكيد، هو الحرص على الجيش الذي حارب ببسالة منقطعة النظير، فيأسوأ ظروف يحارب فيها جيش، وقد فقد الكثير من أرواح جنوده وضباطه، حتى لا يزوج به مرة أخرى في مثل هذه الظروف! وهذه هي دروس التاريخ.

ولكن خرجت أقلام مغرضة، تخلط بين مهاجمة سياسة حرب الاستنزاف ومهاجمة الجيش! وغرضها الأساسي استدعاء شعور

أكتوبر في ٩ يونيو ١٩٩٦

الجيش. وفي سبيل هذا الغرض الرخيص، ذهبت هذه الأقلام إلى حد إهانة جميع الضباط المتقاعدين، عن طريق الزعم بأن عبارة «ضابط متقاعد» هي إهانة لصاحبها! ونسى ما هو مستقر في ضمير شعبنا من أن هذا الوصف شرف لصاحب وسام، ودليل على أن صاحبه قد أدى واجبه الوطني في خدمة الوطن، وضحى في سبيله بكل مرتخص وغال.

ولذلك حين كتب عميد متقدّم مقالاً في الأهرام يكيل لـ فيه الإهانات، ويتهمنـى بتشوش أفكار ومفاهيم الأجيال! وبأنـى لا أعرف ألف باء الكتابة التاريخية ولا أسسها! ويستعدـى مشاعر القوات المسلحة عن طريق الزعم بأنـى تحدثـت في مقالـى عن «هزيمة القوات المسلحة»!

حين كتب ذلك، لم أنس في ردِّي عليه أن أعطيه حقه كضابط متلاحد أدى واجبه في خدمة الوطن، فقلت بالحرف الواحد: إنني أتصور أنه قام بواجبه خير قيام، وكل ضابط مصرى وطني اشترك في هذه المعارك، وعرض حياته للخطر من أجل مصر.

وقد خرج بعض المضللين بعدها ينسبون إلى إهانة هذا الصابط، ولم يجدوا في جعبتهم من إهانة إلا وصفى له بأنه عميد متلاعِد! مع أنه هو، الذي وصف نفسه بذلك، ومع ما هو معروف من أن هذا الوصف شرف لصاحبه!

على أنه إلى جانب هذه الأقلام، التي تتصور أنها تستطيع إرهاص مؤرخ مثلى، خدم تاريخ هذا الوطن بأكثريمن ٤٥ كتابا من أمهات الكتب، ويشغل أرفع المناصب العلمية في تخصصه، بروزت أفلام لقيادات عسكرية

كبيرة تجردت من البداءة، وغلب عليها الموضوعية وأدب الحوار بصفة عامة، تعطى رؤيتها لحرب الاستنزاف التي تختلف عن رؤيتي كمؤرخ، وتدافع عنها، وهو حقها.

ولكن بعض هذه الأقلام أبدت رأياً غريباً للغاية، هو أن الكلام عن حرب الاستنزاف يدخل في باب العلم العسكري، ولا يدخل في باب التاريخ! وأن على المؤرخين أن يبتعدوا عن كتابة تاريخ الحرب، ويدعوها للعسكريين!

وقد عبر عن الرأي الأخير اللواء طه المجدوب. ففي المقال الذي كتبه في جريدة الأهرام يوم ٢٦ مايو، تحدث عن «الدخلاء على العلم العسكري»، الذين «ليست لهم علاقة بالحروب سوى حرب الكلام»! - يقصد المؤرخين! واعتبر الكلام عن الحروب، ومنها حرب الاستنزاف، مما يدخل في فرع «التاريخ العسكري بمفهومه التخصصي»، ومن الضروري - وبالتالي - أن تقتصر كتابة تاريخ الحروب على العسكريين!

ولست أعتقد أن اللواء طه المجدوب، كان جاداً في هذا الكلام! فهو كلام غير مسبوق، لم يقل به أحد لا في الشرق ولا في الغرب! فالحروب ليست مجرد وصف معارك والتحدث عن الأسلحة والمعدات والخطط الحربية، وإنما هي أحداث هائلة تتجاوز أبعادها هذا الجانب المختص بالعلم العسكري، وتمتد إلى الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإقليمية، والعالمية، والصراعات الداخلية، وال العلاقات الدولية وغيرها، وكل ذلك مما يدخل في علم المؤرخ، ولا يدخل في العلم العسكري بمفهومه التخصصي.

يضاف إلى ذلك أن كتابة تاريخ الحروب، أو تاريخ الشعوب، أو تاريخ الأحداث التاريخية ليست كتابة روائية، وإنما هي كتابة علمية بالضرورة، ومعنى ذلك أنه يلزم أن يتواافق فيمن يكتبها امتلاك أدوات البحث العلمي التاريخي، التي تمكنه من استرداد هذه الأحداث من الماضي، وإعادة تركيبها بصورة علمية كما كانت أو قرباً مما كانت، وإلا تحولت الكتابة التاريخية إلى عمل روائي، أو إلى مجرد سرد للأحداث لا يفترق كثيراً عما تكتبه الصحف في تغطيتها للمعارك الحربية، وهو أمر بعيد كل البعد عن الكتابة التاريخية بمفهومها الأكاديمي، الذي يشتمل على كافة الأبعاد السالفة الذكر. وإذا كان طلبة الكليات الحربية يدرسون التاريخ العسكري وليس بغرض أن يتخرجوا مؤرخين يكتبون التاريخ العسكري، وإنما بغرض أن يتخرجوا ضباطاً محاربين.

وليس معنى ذلك أنه لا يوجد مؤرخون عسكريون، وإنما هناك مؤرخون درسوا منهج البحث العلمي التاريخي في دراساتهم العليا للحصول على الماجستير أو الدكتوراه، أو باجتهاداتهم الشخصية، وقدموا دراسات تاريخية، ومنهم طه المجدوب نفسه، وجمال حماد، الذي قدم عمله الموسوعي عن حرب أكتوبر، الذي نال عليه جائزة الدولة التشجيعية، وعبده مباشر، وأبراهيم شكيب، وفيصل عبد المنعم، وحسام سوilem، وأمين هويدى، وغيرهم. ولكن أحداً من هؤلاء لم يزعم أن المؤرخين دخلاء على تاريخ الحروب، وأنهم وحدهم الذين يحتكرون كتابة تاريخ الحروب!

فالشعوب تتعلم التاريخ من كتب المؤرخين، والحروب، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التاريخ، وليس خارجة عن نطاقه، هي بالتالي جزء لا يتجزأ من عمل المؤرخين، وبعضها يشكل كتاباً قائمة بذاتها، مثل كتاب

الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، عن الحروب الصليبية، الذى يتعلم منه المدنيون والعسكريون.

والمؤرخون هم الذين كتبوا تاريخ الحروب الإيطالية، وحرب الثلاثين سنة، وحروب الثورة الفرنسية، وحروب نابليون وحرب السبعين، وال الحرب الروسية اليابانية، والحربيين العالميين الأولى والثانية وغيرها، ولم يتم لهم أحد من العسكريين فى العالم أجمع بأنهم دخلاء على العلم العسكرى! وبأن عليهم أن يتركوا التخصص لهم، كما كتب اللواء طه المجدوب، ولم يتصور كل عسكري منهم أنه «ليدل هارت» وهو يكتب التاريخ!

كذلك لم يتم لهم أحد بتشويه التاريخ العسكرى لبلادهم، إذا تحدثوا عن هزائم جيوشهم! فكل الجيوش تنهزم وتنتصر، وهى تتعلم من الهزيمة والنصر. وكذلك لم يطالبهم أحد بإخفاء تفوق جيش العدو لحساب الجيش الوطنى، لأن هذا يجعل الشعوب تستسلم لتفوق جيوشها الوطنية الخادع، فتفاجأ بالعدو يقتسم دارها بين يوم وليلة! وهو ما حدث قبل حرب يونية ١٩٦٧، حين كانت سياسة النظام الناصرى التقليل من شأن الجيش الإسرائيلي، وإظهاره فى مظهر الانحلال الخلقى، ففوجئ بهذا الجيش المنحل يحتل أراضى ثلاثة بلاد عربية فى ستة أيام!

لذلك لم يتم أحد من العسكريين المؤرخين الألمان بأنهم يشوهون تاريخ ألمانيا العسكرية، عندما كتبوا عن هزيمتهم فى الحربيين العالميين الأولى والثانية! ولم يتم أحد العسكريين المؤرخين اليابانيين بذلك! وعندما تحدث المؤرخون الغربيون عن تفوق جيش الأعداء على جيشهما، لم يتم لهم أحد من العسكريين بأنهم دخلاء على العلم العسكرى بمفهومه التخصصى!

فقد وصف المؤرخ البريطاني العظيم هربرت فيشر الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى بالحرف الواحد: «كان الجيش الألماني سنة ١٩١٤، من حيث النظام والتجهيز والتدريب في جميع الجزئيات والكليات، أقوى أداة حربية شهدتها العالم حتى ذلك الحين، وكانت طريقة تعبيته تحفة فنية بدئعة! إلى آخره!»

كما وصف المؤرخان البريطانيان جرانت وهارولد تمبرلى الجيش الألماني بأنه كان «أعظم جيش دخل الميدان على الاطلاق سلاحاً وقوة!» ولم يتهم أحد هؤلاء المؤرخين بتشويه تاريخ إنجلترا العسكري! ولم يحاول أحد إرهاب هؤلاء المؤرخين حتى يمتنعوا عن كتابة التاريخ ويتركوا ذلك للعسكريين! ولم يخرج أحد الهزليين يتهمهم بتلك التهمة الرخيصة، وهي أنهم يشرحون أمجاد العدو!

الكتابات العلمية - إذن - شئ، والكتابات السياسية والهزلية شئ آخر. والنقد التاريخي له أصوله ومنهجه، وليس من أساليب هذا النقد التاريخي سوق الاتهامات، وإنما تفنيد الأدلة والبراهين التاريخية، وإثبات عدم صحتها أو خطئها.

وعلى سبيل المثال، فقد استندت في الرأى الذي سقطه عن خطأ سياسة حرب الاستنزاف، إلى أدلة دامغة ومصادر أساسية، والأسلوب العلمي في الحوار يقوم عادة على نقض هذه الأدلة وإثبات زيفها أو اختلافها، ثم البرهنة على عكسها. فإذا لم يحدث ذلك فإن القضية تبقى قائمة دون أن تهتز أركانها.

والامر في ذلك يشبه تماماً في القضايا الفردية تقديم النيابة متهمًا لساحة القضاء بتهمة القتل، وسوقها الأدلة التي تثبت جريمة القتل على

المتهم . فإذا لم يفند محامى المتهم هذه الأدلة التى قدمتها النيابة ، ويثبتت زيفها أو بطلانها ، تثبت التهمة على المتهم ويقدم لحبل المشنقة !

ومن هنا فمن الغريب حقاً أن أحداً من تصدوا للرد علىَ لم يتناول أى دليل قدمته بالتفنيد ، أو محاولة إثبات نقضه أو عكسه بطريقة علمية ، بل ضرب الجميع فى كل وادٍ غير الوادى الذى كان عليهم أن يضرروا فيه ، وأخذوا يحاولون إثبات أن حرب الاستنزاف أفادت مصر !

وهم فى ذلك يتغدون معى تماماً ولا يختلفون ! فلم أنكر أبداً أن الجيش المصرى استفاد من حرب الاستنزاف ، وما كان لي أن أنكر ذلك وهو حقيقة تاريخية ناصعة ، فقد قلت بالحرف الواحد : «من الطبيعي أن تكتسب القوات المسلحة خبرة قتالية في حرب الاستنزاف ، بل انه أمر بديهى !»

وبالتالى فيتمكن لمن يكتب في الرد على مقالاتي ، أن يتتحدث بالتفصيل عن أوجه استفادة الجيش المصرى من حرب الاستنزاف ، ويؤلف في ذلك كتبًا ومجلدات ، فلا يكون قد اختلف معى ، وإنما يكون متفقاً معى كل الاتفاق ، ولكن جوهر قضية الخلاف يبقى قائماً دون مساس ، لأنه لم يفند الأدلة التي قدمتها ، على أن حرب الاستنزاف كانت عقبة ولم تكن عتبة إلى تحرير سيناء ! وأنها كانت السبب في ظهور أصعب خط عسكري في التاريخ على صفة القناة الشرقية مباشرة ، وهو خط بارليف ، ولم يكن هذا الخط موجود قبل حرب الاستنزاف ، وقد استلزم تحطيم هذا الخط جهد مصر العسكري كله في حرب أكتوبر بعد أن أصبح عقبة في سبيل التحرير ، وبذلك انحصرت حرب أكتوبر حول القناة ، بدلاً من أن تدور على الحدود المصرية الإسرائيلية .

وهذا الكلام إذا كان معروفاً للمؤرخ «الدخيل على العلم العسكري» !!
فلا يمكن أن يكون مجهولاً للمختص بالعلم العسكري !

ومن هنا كان من الضروري لأصحاب العلم العسكري، تفليد هذا الكلام، وإثبات أن خط بارليف لم ينشأ بسبب حرب الاستنزاف، وإنما بذى قبلها! وأن معارك حرب أكتوبر دارت حول الحدود المصرية الإسرائيلية ولم تدر على خط القناة! فإذا لم يثبتوا ذلك، ظل جوهر الخلاف قائماً دون مساس!

كذلك قلت إن عبد الناصر أوقف حرب الاستنزاف، لأنها استنزفت مصر، ولم تستنزف إسرائيل، واستندت إلى قول عبد الناصر لياسر عرفات، عندما اعترض على إيقاف حرب الاستنزاف، بأن الاستمرار في حرب الاستنزاف على حين أن إسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل، معناه ببساطة أنها تستنزف أنفسنا . كما استندت إلى الوضع العام للقوات المسلحة عند نهاية حرب الاستنزاف، والذي لم يكن يتيح لها خوض حرب تحرير ضد إسرائيل.

ولذلك كان من الضروري لمن يريد التصدي لهذه القضية من أصحاب العلم العسكري أن يثبت العكس، فيثبت أن عبد الناصر لم يصدر عنه هذا الكلام، ويتصدر تكذيباً من الأستاذ هيكل، وهو حى يرزق، بأن عبد الناصر لم يقل هذا الكلام! ويثبت أكثر من ذلك، أن مصر عند نهاية حرب الاستنزاف، كانت تتمتع بالتفوق الجوى الكامل على إسرائيل، وأن الجيش المصرى عند نهاية الحرب كان قادراً على خوض حرب أكتوبر- وعندئذ سيكون لنا معه حوار آخر! - إذا لم يفعل تبقى الأدلة التى قدمتها حول هذه القضية قائمة دون مساس.

كذلك قلنا إن الذين يتحدثون عن انتصار حرب الاستنزاف، إنما يرددون نفس الحجج التي استند إليها من هاجموا عبد الناصر، من الفلسطينيين والعرب، لقبوله مبادرة روجرز، والذين أرادوا لحرب الاستنزاف أن تستمر حتى تحقق أغراضها.

من هنا كان من الضروري لمن يتصدرون لهذه الحقيقة أن يثبتوا أن وجهة نظر الفلسطينيين والعرب في إدانة عبد الناصر، لإيقافه حرب الاستنزاف، كانت وجهة نظر صحيحة، وأن الشعب المصري كله قد أخطأ عندما ساند عبد الناصر في قبول مبادرة روجرز من قبل تحقيق النصر على إسرائيل. فإذا لم لا يثبتوا ذلك، بقيت الأدلة التي قدمتها دون مساس!

كذلك استندنا في إثبات وجهة نظرنا في حرب الاستنزاف إلى أن الرئيس محمد أنور السادات رفض استئناف هذه الحرب عند انتهاء المدة التي حدّتها مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار، وأثر أن يستعد الجيش المصري في صمت حتى قيام حرب أكتوبر. وبالتالي فعلى أصحاب العلم العسكري إثبات العكس، وهو أنه أراد استئناف الحرب، بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار، وأن الوضع العسكري كان يسمح بهذه الحرب. فإذا لم يفعلوا بقيت الأدلة التي قدمتها قائمة دون مساس!

كذلك قلت إن حرب الاستنزاف، كانت نتيجتها أن مصر لم تستطع أن تقوم بحرب تحرير، وإنما بحرب تحريك في أكتوبر، وبها حررت خمسة عشر كيلو مترا على الضفة الشرقية للقناة، وتولت الدبلوماسية والمفاوضات ومبادرة السلام، تحرير باقى سيناء. فإذا أراد أحد التصدى لهذه الحقيقة، فعليه إثبات بطلانها، وإثبات أن حرب الاستنزاف أتاحت لمصر القيام بحرب تحرير وصلت بالقوات المصرية إلى الحدود المصرية الإسرائيلية،

ولم يكن لمبادرة السلام شأن في تحرير بقية سيناء! فإن لم يفعل بقيت الأدلة التي قدمتها قائمة دون مساس.

كذلك قلت: إن حرب الاستنزاف في الوقت الذي استنزفت مصر ودمرت مدن القناة الثلاث ومنشآتها الاقتصادية، واستهلكت منجزات التجربة الاشتراكية، لم تمس المنشآت الإنتاجية الإسرائيلية، بسبب افتقار مصر إلى قوة الطيران المصرية التي تستطيع التغلغل في عمق إسرائيل ، كما أنها لم تمس آلة الحرب الإسرائيلية على نحو يؤثر على أدائها عند حرب التحرير، كما أنه لم يترتب عليها تحويل قوة العمل الإنتاجية الإسرائيلية إلى ساحة القتال .

ومن هنا فعلى الذين يتصدرون لهذه الحقائق أن يقوموا بتنفيذ ما ذكرت عن طريق إثبات العكس ، أو إثبات بطلان ما قدمت ! فيثبتون أن قوة الطيران المصرية تغلغلت في عمق إسرائيل ، ومست آلة الحرب الإسرائيلية، وحولت قوة العمل الإنتاجية في إسرائيل إلى ساحة القتال! فإذا لم يفعلوا، تظل الأدلة التي قدمتها قائمة دون مساس ، ويكونون قد أثبتوا ما قلت بدلا من نفيه !

ولقد قلت: إنه في أثناء حرب الاستنزاف، ظل خط بارليف يبني يوما بعد يوم دون أن يصاب بأى ضرر، حتى قامت حرب أكتوبر، فكانت حصونه كاملة ، واستندت إلى وزير الحرب الأسبق السيد أمين هويدى، الذى شاهد ذلك بنفسه ، وكتب تقارير بذلك إلى عبد الناصر! فإذا أراد أصحاب العلم العسكري أن يثبتوا العكس أو يفندو ما قلت ، فعليهم إثبات فساد هذا القول ، وبأن حصون خط بارليف كانت تدمر أولا بأول، حتى لم

يبق منه أثر عند قيام حرب أكتوبر! فإذا لم يفعلوا ذلك بقيت الأدلة التي
قدمتها قائمة دون مساس .

ولقد نقلت عن عبد الناصر ما يعد تقديرًا لحرب الاستنزاف، عندما توجه إلى الاتحاد السوفيتي يوم ٢٢ يناير، ليطرح حقيقة الأوضاع أمام القيادة السوفيتية ، ويقول «إن مصر كلها تشعر بأنها دون حماية ، وإن مئات العمال من المدنيين والعسكريين قد قتلوا ، وأنه من الضروري إيجاد وسيلة لتمكن مصر من الوقوف في وجه التفوق الإسرائيلي الجوى». ثم قوله، في زيارته يوم ٢٩ يونيو للقادة السوفيت: «إن القوات المسلحة المصرية، تتعرض لغارات إسرائيلية عنيفة جداً بطائرات الفانتوم الأمريكية المجهزة بمعدات إلكترونية متقدمة للغاية، لمنع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أراضينا المحتلة ، وإن خسائرنا في شهر مايو وحده بلغت حوالي ألف قتيل وجريح ، وإن الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بالأجهزة التي تستطيع تحديد موقع الصواريخ والتشويش عليها لصربيها بالطائرات، وبدون إمداد مصر بأجهزة الحرب الإلكترونية المتقدمة، فإن دفاعنا الجوى سيبقى ضعيفا .. إلى آخره».

وقد كان هذا الكلام قبل انتهاء حرب الاستنزاف بشهر واحد (٤٠ يوماً في الحقيقة)، ومن هنا كان على أصحاب العلم العسكري إثبات أن هذه الأوضاع التي رسمها عبد الناصر بنفسه، للقوات المسلحة عند نهاية حرب الاستنزاف، كانت غير صحيحة أو مبالغ فيها ! أو أن هذه الأوضاع بعد أسبوع تساقط الطائرات الأمريكية، قد نقلت القوات المسلحة إلى وضع الهجوم وخوض معركة التحرير فوراً بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار ،

وليس بعد ثلاثة سنوات كاملة! فإذا لم يفعلوا بقى جوهر القضية التى أثرتها قائما بدون مساس، ويكونون قد عجزوا عن تقييده أو إثبات بطلانه.

ومن هنا نقول إن الحوار العلمي المستند للنقاليد العلمية، هو العمل الوحيد المجدى للقراء، أما إرهاب المؤرخين ، وتحذيرهم من الاقتراب من تاريخ الحروب، بحجة أنهم دخلاء على العلم العسكري، أو غير ذلك، فإنه لا يفيد شيئا إلا زيادة الرسائل التى تصلكى يوميا، تعرب عن افتئاعها بسلامة الأدلة التى سقتها ، والتى لم تتعرض لتجريئ حقيقى حتى الآن!



يمكن القول بأن الخطوة الأولى في التنسيق بين الجبهة المصرية والجبهة السورية، قد تمت بعد تعيين الرئيس الراحل محمد أنور السادات الفريق أحمد إسماعيل، قائداً عاماً للجيش المصري في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢.

بعد شهرين ونصف تقريباً، أى في ١٠ يناير ١٩٧٣، قرر مجلس رئاسة الجمهوريات العربية تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية. وقد أصدر في ذلك الحين أوامره لهيئة عمليات القيادة العامة الاتحادية بدراسة الموقف العسكري على الجبهتين السورية والمصرية. وهو ما قامت به بالفعل قرب نهاية الشهر، وأتمت حصر قوات الدعم الضروري من دول الخط الثاني لخدمة المعركة.

حرب

أكتوبر بين

خط بارليف

وخط آلون

أكتوبر في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦

كان الموقف الدفاعي على الجبهتين السورية والمصرية في ذلك الحين يتمثل في وجود خطين دفاعيين إسرائيليين: الأول هو «خط آلون»، الذي أقامته إسرائيل في هضبة الجولان. والثاني، هو خط بارليف الذي أقامته على الشاطئ الشرقي لقناة السويس.

وبالنسبة للخط الأول، وهو خط آلون، فإنه بعد احتلال إسرائيل هضبة الجولان في حرب يونيو 1967، أقامت خطًا دفاعياً وحاجزاً صناعياً يمتد من شمال هضبة الجولان إلى جنوبها، أطلق عليه اسم «خط آلون»، ويقع على بعد ميل أو ميلين من خط وقف إطلاق النار. وكان يتكون من خندق مضاد للدبابات طوله 15 كيلومتراً، وعرضه 4 أمتار، وعمقه 3 أمتار، ومسور بجدار من التراب معزز بنقط إسناد منيعة على التلال المرتفعة خلف الخندق المذكور، وقامت بزرع جوانبه بحقول ألغام للدبابات والمدرعات.

وفي مواجهة هذا الخط أقامت سوريا تحصينات في التلال الواقعة في الداخل، بمسافة 3 - 5 كيلومترات، لحماية الممرات التي يمكن أن يدخل منها العدو، خاصة القطاع الأوسط الذي يتقدم جبهة دمشق. وتمركزت وراء الخط الدفاعي مجموعات الدبابات والمدفعية الثقيلة والمضادة للدبابات، في خنادق محفورة في الأرض.

ومنذ شهر أبريل 1973، وجه السوريون اهتمامهم الأكبر إلى إنشاء مظلة صواريخ سام، في محور الجولان / دمشق بالدرجة الأولى، وقد احتفظوا بإنشاء هذه المظلة طى الكتمان إلى ما قبل نشوب العمليات.

وقد تميزت الجبهة السورية على الجبهة المصرية بأنه لم تكن فيها مساحات مائية أو صحراوية تحجز ما بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية. وأكثر من ذلك فإن صغر عمق الجولان، الذي لم يكن يزيد على ٢٠ كيلو متراً بالنسبة لعمق سيناء الذي كان يصل إلى ٢٠٠ كيلو متراً، لم يكن يترك أى مجال للمناورة أو التوقف، فإذا تمكن السوريون من استرداد الجولان، والوصول إلى منحدراته، أمكن للمدفعية السورية ضرب المطلة وصفد وطبرية، ومشروع تحويل مياه نهر الأردن، ومشروع روتبرج الهايدرو كهربائي العام.

أما في الجبهة المصرية فقد أقامت إسرائيل خطها المعروف باسم «خط بارليف» لمواجهة حرب الاستنزاف التي شنها عبد الناصر في ٨ سبتمبر ١٩٦٨. ولم تصل إلى هذا القرار في البداية، وإنما كان تفكيرها يقوم على إقامة حاجز من الألغام على طول القناة، يماثل الحاجز الذي أقيم في القطاع الأردني، ولكن موشى ديان رأى أن إقامة هذا الحاجز وغيره من الحاجز، لن يفلح في إحكام إغلاق الحدود بين إسرائيل وجاراتها العربيات، وأن الخطة المثلثي إنما تكمن في إقناع المصريين بأن مصلحتهم تكمن في الالتزام بوقف إطلاق النار، وكانت «وسيلة الإقناع» هذه هي القيام بغارات جوية على الأهداف المدنية في العمق المصري.

فلما فشلت هذه الإغارات في إقناع المصريين بوقف إطلاق النار، قررت القيادة العسكرية الإسرائيلية بناء خط بارليف.

ففي ذلك الحين كان الجنرال بارليف هو رئيس الأركان العامة خلفاً لإسحاق رابين، الذي ترك هذا المنصب في ديسمبر. وقد عقد عدة اجتماعات مركزية، حول أفضل السبل لحماية القوات الإسرائيلية على طول القناة من قصف المدفعية الثقيلة، وفي هذه الاجتماعات برزت خطتان:

الأولى، سحب القوات الإسرائيلية إلى الوراء بعيداً عن مرمى المدفعية المصرية، والاكتفاء بعمل الدوريات الإسرائيلية التي تساندها قوة المدرعات الرئيسية، للتحكم في خط القناة.

والثانية، بناء خط استحكامات قوي على طول مجرى القناة، يتكون من سلسلة من المعاقل والمواقع الدفاعية التي تتحكم في المجرى المائي، وتقف خلف هذا الخط القوات الرئيسية للمساندة عند اللزوم.

وقد انقسم الرأى حول الحل الثاني بين فريقين: فريق أصحاب فكرة الدفاع الثابت، ويمثله الجنرال بارليف ومعه الجنرال جافيش قائد الجبهة الجنوبية، والجنرال ابراهام أدان، قائد القوات المدرعة. ويرى هذا الفريق بناء هذا الخط الدفاعي.

والفريق الثاني هو فريق أصحاب فكرة الدفاع المتحرك، ويمثله كل من الجنرال إسرائيل تال، والجنرال أرييل شارون، قائد التدريب في قوات الدفاع الإسرائيلية، ويقف ضد بناء الخط، على أساس أن مثل هذا الخط لن يستطع أن يلعب دوراً فعالاً في منع المصريين من عبور القناة عندما يحين أوان العبور، لأن المدفعية المصرية الثقيلة سوف تنجح، عن طريق القصف المركز، في تحديد القوات المرابطة في الخط وتملئها من التصدى للجند المصريين في أثناء العبور.

على أن أصحاب فكرة بناء خط بارليف جادلوا بأن بناء الخط لا يقصد به منع عبور واسع النطاق تقوم به القوات المصرية، وإنما فقط منع عبور القوات المحدودة التي تريد الاستيلاء على موطئ قدم على الضفة الشرقية. وفي الوقت نفسه فإنه سوف يتتيح الفرصة لإقامة نقاط

مراقبة لتبعد تحركات القوات المصرية في الجانب الغربي من القناة، وتقديم نوایاها في حالة استعدادها لعبور واسع النطاق، وبذلك يزود هذا الخط القوات الإسرائيلية بنظام تنبيه وإنذار يتيح لها إعاقة القوات المصرية في حالة غزو كبير، وتأخير نفاذها إلى عمق سيناء.

ولم يقنع هذا الرأى المعارضين لبناء خط بارليف، إذ رأوا أن بناء هذا الخط يقلب فلسفة إسرائيل الدفاعية التي كانت تقوم على أساس الدفاع المتحرك، لا الدفاع الثابت، أى البدء بتوجيه ضربة وقائية لإجهاض أي هجوم محتمل من قبل المصريين، وهو ما حدث في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، ولذلك فقد رأوا أنه إذا كان لابد من إقامة هذا الخط فإن مكانه يجب أن يكون في قلب سيناء على بعد كاف من القناة، بحيث تعمل القوات المتحركة، وبصفة خاصة قوة المدرعات، في المسافة بين القناة وهذا الخط الدفاعي، ويمكنها توجيه ضربة وقائية عند اللزوم، واكتساح أي هجوم يقوم به المصريون لغزو سيناء، فإذا فشلت يقوم الخط الدفاعي في قلب سيناء بوقف المصريين.

وقد تدخل التغيير الذي طرأ على السياسة الاستراتيجية بعد حرب يونية في ذلك الحين ليغلب وجهة نظر أصحاب بناء خط بارليف على شاطئ القناة. فحتى ذلك الحين لم تكن إسرائيل قد قررت الاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونية ١٩٦٧، لأن احتلالها لهذه الأراضي كان مفاجأة لها، ولم تكن قد استعدت لها بأى تخطيط مسبق، بل لم يكن يخطر لها ببال! فلما أخذت في اهتمام حقيقة أنها تحت بالفعل أراضي ثلاثة بلاد عربية، ظهرت فكرة الاحتفاظ بهذه الأراضي!

وقد كان معنى ذلك بناء استراتيجيتها على أساس دفاعي ثابت وليس على أساس دفاعي متحرك، ومن هنال انتصرت فكرة بناء خط الاستحكامات الذي عرف باسم خط بارليف، بعد إقامة ساتر ترابي عال لإخفاء حركة البناء عن عين المصريين.

وال مهم هو أنه كان على المصريين مواجهة هذا الموقف بما يتطلبه من خطط عسكرية. وقد استقر الرأى في الفكر العسكري المصري على العبور على طول قناة السويس بما يرغم العدو على توزيع ضرباته الجوية وإضعاف تأثيرها، وتشتيت هجماته المضادة على طول الجبهة. فضلاً عن ذلك، فإنه يتتيح لكل فرقة مشاة تقوم بالدفاع غرب القناة أن تعبر من مواقعها الدفاعية إلى القطاعات التي تواجهها، وبذلك لا تكون ثمة حاجة لإجراء تحركات كبيرة للجيوش قبل الهجوم تلفت نظر العدو، ويتوفر في الوقت نفسه للقوات المصرية المهاجمة فرصة الاختفاء والوقاية في مواقعها قبل أن تبدأ بالهجوم، ويتوفر عنصر المفاجأة الضروري.

ولتدريب القوات المصرية على العبور، أنشئ مجرى مائي مصغر لنقابة السويس وشبيه به، طوله عدة كيلو مترات، وزود بحواجز ترابية على الجانبين لها نفس سمك وارتفاع الحواجز الترابية الموجودة على الضفة الشرقية المحتلة.

وفي الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣، أي بعد انتهاء حرب الاستنزاف وزوال خطر غارات العمق الإسرائيلية، جرى التدريب على عبور أفراد المشاة في قوارب مطاطية، حاملين معهم أسلحتهم الخفيفة، على أن تبدأ المعديات في العمل بعد ٥ - ٧ ساعات من الهجوم، وتكون الكباري جاهزة بعد ٧ - ٩ ساعات.

ويحساب قدرة جميع المعديات والكبارى المنصوبة، تبين أن الدبابات والأسلحة الثقيلة كانت تحتاج إلى ثلث ساعات على الأقل للعبور والانضمام إلى المشاة، وبذلك تكتمل الامكانيات الدفاعية للقوات العابرة بعد اثنى عشرة ساعة من بدء الهجوم. ومن هنا تطلب الخطة ضرورة زيادة عدد الصواريخ المضادة للدبابات التي يحملها المشاة معهم فى أثناء العبور لمواجهة احتمال هجوم العدو المضاد قبل وصول الدبابات وأسلحة الثقيلة. كما تطلب ضرورة عدم تجاوز وحدات المشاة خمسة كيلو مترات شرقى القناة، لتتمتع بالعمل تحت مظلة الدفاع الجوى الصاروخية.

وقد أجرى سلاح المهندسين المصرى تجارب على مد الجسور، تمكن بها من تخفيض المدة الازمة لإقامتها من أربع ساعات إلى ساعة ونصف! وهو زمن قياسي يدل على كفاءة عظيمة.

وقد تم تدريب معظم ألوية الجيش على عملية العبور، كما تم تكوين لواء برمائى على غرار الوحدات الخاصة، وزود بـ ٢٠ دبابة برمائية، و ٨٠ مركبة برمائية، لنقل المشاة الميكانيكية، ودرّب على عبور مسطح مائى لمسافة ٣٠ كيلو متراً، وذلك لعبور البحيرات المرأة!

وكان العدو قد أعد خزانات كبيرة مدفونة تحت سطح الأرض، متصلة بمواسير تحتية، تتدفع منها السوائل الملتئبة إلى سطح القناة. ولمواجهة ذلك أجريت تجارب على عملية إطفاء هذه النيران، ولكن استقر الرأى على تدريب قوات خاصة على التسلل عبر القناة، وإغلاق هذه المواسير بالأسمنت، كما تم تكليف قوات من الصاعقة في الوقت نفسه بالاستيلاء بسرعة على هذه المستودعات، لمنع استخدامها في حالة فشل إغلاق المواسير المتصلة بالمياه.

أما بالنسبة لخط بارليف، الذى كان يتكون من ٣٥ موقعًا حصيناً مدفوناً في الأرض، فإن المشكلة الرئيسية كانت تمثل في فتح الثغرات في السد الترابي الذي كان يرتفع في أجزائه المهمة إلى ٢٠ متراً، ويميل على حافة القناة بما يتراوح بين ٤٥ - ٦٥ درجة، وذلك ليتسنى عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة من المعديات والكباري من خلال هذه الثغرات إلى داخل سيناء.

وكان المفروض أن يتم فتح الثغرات في السد الترابي بواسطة التفجير، ولكن صعوبة هذه الوسيلة وتكليفها الباهظة ألهم أحد ضباط المهندسين فكرة استخدام مضخات المياه، التي كان يمارسها عندما كان يعمل في السد العالي. وبعد عدة تجارب، ومنذ يوليو ١٩٧١، تقرر أن يكون أسلوب فتح الثغرات بالساتر الترابي هو التجريف بواسطة مضخات مياه قوتها ١٥٠٠ حصان.

ولما كانت مهام جنود المشاة تقضى بتأمين رءوس الجسور، والصمود أمام الهجمات المضادة للعدو في الضفة الشرقية، لمدة تتراوح بين ١٢ ساعة و١٤ ساعة، حتى يكتمل عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة، فقد تطلب ذلك زيادة كمية الذخيرة التي يحملها الجندي من الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات.

ولما كان مجموع ما يستطيع أن يحمله الجندي يتراوح بين ٢٣ و ٣٠ كيلو جراماً، وهي كمية غير كافية للصمود، إذ يمكن استهلاكها في ساعة قتال واحدة، وفي الوقت نفسه لما كان من الضروري تزويد الجنود بمعدات أخرى مثل الألغام وكاشفات الألغام، فقد ابتدعت القرية العسكرية المصرية فكرة عربة الجر اليدوى، التي يجرها جنديان، وتحمل ١٥٠ كيلو

جراما من الذخائر والمعدات العسكرية. كما جهز جنود المشاة بسلام من العبال لمساعدتهم على تسلق الحائط الترابي وجر أسلحتهم وذخائرهم المحمولة في عربات الجر.

وقد جرى تدريب سلاح المهندسين على فتح ٧٠ ثغرة في الساتر الترابي، وإنشاء ١٠ جسور ثقيلة لعبور الدبابات والمدافع والعربات الثقيلة، وإنشاء جسور خفيفة في الوقت نفسه لاجتذاب نيران العدو! وبناء ١٠ جسور اقتحام لعبور المشاة، بالإضافة إلى إنشاء شبكة طرق في الضفة الشرقية للقناة بعد العبور!

على أن المشكلة الأساسية التي برزت في ذلك الحين هي التي تمثلت في التفوق الجوي الإسرائيلي الذي لم يكن يكمن فقط في الكم، وإنما في الكيف، والذي كان يرجع إلى تخلف التكنولوجيا السوفيتية عن التكنولوجيا الأمريكية في مجال الطيران، نظراً لأنصراف السوفيت إلى مجال التفوق في مجال الصواريخ وأنصاراف الأمريكيين إلى التفوق في مجال الأسلحة التقليدية.

فقد كانت الطائرات الإسرائيلية تتميز بمداتها البعيدة، وقدرتها في الوقت نفسه على حمل حمولة كبيرة من القنابل والصواريخ المختلفة تفوق بكثير قدرة طائرات الميج السوفيتية. فقد كانت طائرة الفانتوم تحمل أربعة صواريخ من نوع «سبارو»، وعددا آخر من صواريخ «سايد ويندر» للاشتباكات الجوية، وقنابل من وزن ٥٥٠ رطلا، وتبلغ سرعتها ٢٤ «ماخ» (سرعة الصوت)، ولها مدى لا يقل عن ٢٥٠٠ كيلومتر. وبالتالي فهي أسرع من ميج ٢١ س، وأبعد مدى، ويمكنها البقاء في جو المعركة زماناً أطول من طائرات الميج بثلاث أو أربع مرات، ويمكن استخدامها في عمليات مختلفة.

أما الميراج الفرنسية الصنع، فكانت تطير بمعدل سرعة الصوت على علو منخفض، وباستطاعتها التحليق بضعف تلك السرعة على ارتفاع عال، ومداها أبعد كثيراً من مدى الطائرة ميج ٢١، التي يبلغ مداها ٦٠٠ كيلو متر فقط.

وفي الوقت نفسه كان الطيران المصري، يفتقر إلى الطائرات القاذفة المقاتلة ذات المدى البعيد، والقادرة على حمل كميات ضخمة من القنابل والصواريخ، ويمكنها تقديم الدعم للقوات البرية في تقدمها ضد العدو في صحراء سيناء.

وقد فرض هذا العائق نفسه على خطة التحرير المصرية، إذ لم يعد في وسع القوات المصرية عند نجاحها في تحطيم خط بارليف، التقدم مباشرة في سيناء حتى تصل إلى الحدود المصرية الإسرائيلية، لأن هذا التقدم في وجود التفوق الجوي الإسرائيلي على النحو السالف الذكر، كان يعرضها للتدمير الأكيد.

ومن هنا اعتمدت خطة الهجوم المصرية على الدفاع الجوي بالدرجة الأولى، وهو المتمثل في حاجز الصواريخ.

ولما كان مدى الصواريخ لا يتجاوز ١٥ كيلو مترا، فقد كان على القوات المصرية بعد العبور أن ترابط في مساحة لا تتجاوز ١٥ كيلو مترا بطول القناة في حماية حاجز الصواريخ، حتى لا تتعرض لهجمات الطيران الإسرائيلي الفعالة، ثم استنزاف الجيش الإسرائيلي من مواقعها باستخدام الصواريخ المتطرفة: سام ٢ للارتفاعات العالية، وسام ٣ للارتفاعات المتوسطة، وسام ٦ للارتفاعات المنخفضة، وسام ٧ لاستخدام جنود المشاة، فضلاً عن الأسلحة التقليدية الأخرى.

وقد فرضت الجبهة السورية التي لم يكن يزيد عمقها على ٢٠ كيلومترا، أسلوباً مختلفاً، إذ كان على القوات البرية السورية استرداد أرض الجولان عن طريق التقدم إلى الأمام بقدر ما يمكن أن تحملها عجلات مدرعاتها وألياتها، وأن تتجاوز حدود حماية المظلة الصاروخية، التي لم تكن بقدر كثافة المظلة المصرية، أو تمتد على كامل مساحة الجبهة السورية بكفاءة متساوية. ومعنى ذلك إشراك الطيران السوري في القتال بكل قوته، وبكل التضحيات، لتعويض النقص في شبكة الصواريخ، وحماية القوات السورية التي تخرج عن حماية الصواريخ، ومساعدة تقدمها حتى تسترد الجولان.

وقد تمكنت القوات المصرية من تحطيم خط بارليف، كما تمكنت القوات السورية من تحطيم خط آلون، في اليوم الأول من الحرب، وبذلك يدخل يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، في التاريخ العسكري العربي، باعتباره أمجاد أيام العسكرية العربية في العصر الحديث.



الدور الدبلوماسي في حرب أكتوبر

الدور الدبلوماسي في حرب أكتوبر من الأدوار المجيدة الذي تعرض للتشويه على أيدي أعداء حرب أكتوبر في خارج مصر وداخلها، وعلى أيدي المضللين في حرب الاستنزاف، ومن يتعمدون تشويه صورة أبطالها الحقيقيين لأغراض صغيرة على حساب الوطن.

وهذا الدور الدبلوماسي لا يمكن فهمه إلا إذا عرفنا هذه الحقيقة، وهي أن خطة حرب أكتوبر من واقع الوثائق التاريخية كانت تختلف عن خطة أية حرب خاضتها الجيوش الحديثة في أن القتال فيها كان يدور

أكتوبر في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٦

في جبهتين: جبهة الحرب، وجبهة الدبلوماسية، وكانت كل جبهة مكملة للجبهة الأخرى.

ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف التسليح في كل من الجبهة المصرية والجبهة الإسرائيلية، التي كانت تجعل تقدم القوات المصرية في سيناء مريوطاً بمدى شبكة الصواريخ المصرية على الضفة الغربية لقناة السويس، إلا تعرضت لطائرات الفانتوم والميراج المتفوقة في عمق سيناء. ومن هنا تفاقم الفكر العسكري المصري - للتخلص من حالة اللام ولالهرب - عن فكرة نقل الحرب إلى الضفة الشرقية لقناة عن طريق تدمير خط بارليف، لإقناع إسرائيل بأن أنها لا يمكن أن يتحقق من خلال أي خط دفاعي مهما بلغت قوته تحصيناته، واتخاذ مواقف دفاعية في شرق القناة تحت حماية حائط الصواريخ التي لم يكن مداها يزيد على خمسة عشر كيلومتراً، واستنزاف القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية لقناة، مع التحضير للمرحلة التالية التي تهدف إلى احتلال المضائق، والتي تحتاج إلى أنواع جديدة من السلاح وأسلوب آخر في تدريب القوات.

وفي خلال استنزاف القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية لقناة تكون الدبلوماسية المصرية قد بدأت فتالها على الجانب الدبلوماسي لتحقيق الأهداف السياسية للحرب، وهي تحرير الأرض المحتلة، وتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وهو ما تم تتنفيذه تماماً. ففي تمام الساعة الثانية بعد الظهر جرى تنفيذ ضربة الطيران التي خطط لها بدقة بالغة، حين عبرت قناة السويس أكثر من مائتي طائرة مصرية قاذفة ومقاتلة لمحاجمة الأهداف العسكرية المهمة الإسرائيلية في العريش وبير خفاجة وبير تماداً وآبار النفط في أبو رديس، وقدف مركز السيطرة الإسرائيلي في «أم مرجم» ومقر القيادة

الإسرائيلية في «أم خشيب»، ومحطات الرادار والإعاقة الإلكترونية ومواقع الصواريخ «هوك» ومواقع المدفعية.

ويعود عبور الطائرات المصرية خط القناة بخمس دقائق انطلقت نيران ألفي مدفع مصرى تصب قذائفها فوق حصنون خط بارليف. وتحت ستار نيران المدفعية كانت مجموعات المهندسين تتسلل إلى الشاطئ الشرقي للقناة، للتأكد من أن مواسير نقل السائل الملتهب إلى مياه القناة، والتي أغلقت في اليوم السابق، مازالت مغلقة. كما عبرت وحدات الصاعقة لكي تسبق العدو إلى احتلال مصاطب الدبابات الإسرائيلية التي كانت تقع خلف خط بارليف بحوالى كيلومترتين. كما عبر اللواء البرمائى ١٣٠ البحيرات المرة من طرفها الجنوبي بقوة ٢٠ دبابة ت ٧٦ و ٨٠ مركبة توياز، وبدأت سرية مشاة في عشر مركبات برمانية في عبور بحيرة التمساح.

ويعود عشرين دقيقة من بدء قصف المدفعية، بدأت الموجة الأولى من المشاة، وت تكون من أربعة آلاف جندي، بركوب ٧٢٠ مركبا مطاطا، متوجهة نحو الشاطئ الشرقي، وهي تهتف مع كل صرية مجداف: «الله أكبر»! وكان كل قارب يحمل معه سليمين من الجنود لفردها على الساتر الترابي، وعلامة إرشاد كبيرة تحمل رقم القارب لثبيتها في أماكن الوصول. وكانت القوارب تعبر القناة يفصل بين كل منها والأخر داخل السرية ٢٥ مترا، وتفصل مسافة ٢٠٠ متر بين كل سرية والأخرى، و ٤٠٠ متر بين كل كتيبة وأخرى، و ٨٠٠ متر بين كل لواء وأخر، وحوالي ١٥ كيلومترا بين كل فرقة مشاة من الفرق الخمس والأخرى!

وكل ذلك بأداء أنموذجي، تلاه قيام سبعين فصيلة من سلاح المهندسين بفتح الثغرات في الساتر الترابي باستخدام ٣٥٠ مضخة مياه، قوة كل مضخة منها ١٥٠٠ حصان. وبعد خمس وأربعين دقيقة من عبور

الموجة الأولى من المشاة، عبرت الموجة الثانية، وتلتها الموجات الأخرى بمعدل حوال ١٥ دقيقة بين كل موجة وأخرى.

ويحلول الساعة ٥,٣٠ مساء، كان قد أصبح لمصر على الشاطئ الشرقي للقناة ٤٥ كتيبة مشاة، قوامها ألفا ضابط وثلاثون ألف جندي، كما أصبح لها خمسة رءوس كبارى، كل منها قاعدته ٦ - ٨ كيلومترات، وعمقه حوالي ٣ - ٤ كيلومترات. كما تم إيرار أربع كتائب صاعقة بواسطة طائرات الهليكوبتر في عمق سيناء في أماكن متفرقة.

في تلك الأثناء كان يتم فتح أول ثغرة في الساتر الترابي بعد أربع ساعات فقط من بدء عبور المشاة. وفي خلال ساعتين أخرىين كان قد تم فتح معظم الثغرات. وفي نحو الساعة ٨,٣٠ مساء كان قد أصبح هناك ٣١ معدية تعمل بين الشاطئين: الغربى والشرقى للقناة، كما تم بناء أول كورى ثقيل. ويحلول الساعة ١٠,٣٠ مساء كان سلاح المهندسين المصرى قد أتم فتح ٦٠ ثغرة في الساتر الترابي، وبناء ٨ كبارى ثقيلة، و٤ كبارى خفيفة، وبناء ٣١ معدية.

وقد كان بعد فتح الثغرات أن بدا عبور الدبابات والمركبات والأسلحة الثقيلة فوق المعديات والكتارى، وأخذت تلضم إلى المشاة، لتدفع رءوس الكبارى إلى عمق ٨ كيلومترات.

على هذا النحو تم تنفيذ الجانب العسكرى من خطة حرب أكتوبر بعبور قناة السويس وتحطيم الخط الدفاعى الذى كانت تعتمد عليه إسرائيل فى تحقيق الأمان لها من القوات المصرية، وهو خط بارليف الذى صرخ موسيه ديان قبل معركة العبور بأنه «لكى تستطيع مصر عبور قناة السويس

واقتحام خط بارليف، يلزم تدعيمها بسلاحى المهندسين الروسى والأمريكى معاً!

وبذلك تهياً لمصر تنفيذ الجانب الثانى من خطة حرب أكتوبر ، وهو الجانب الدبلوماسى . ففى اليوم التالى للعبور مباشرة ، أى فى يوم ٧ أكتوبر ، كان الرئيس السادات يجرى أول اتصال بكيسنجر ، من خلال قناة الاتصال السرية ، التى كان قد تم الاتفاق عليها بين حافظ إسماعيل ، مستشار الرئيس السادات للأمن القومى ، والرئيس الأمريكى نيكسون ، فى فبراير ١٩٧٣ .

وكانت قد بدأت بوادر مشجعة من الجانب الأمريكى ، عندما امتنع المسؤولون الأمريكيون عن اتهام «العرب» بالعدوان ، على الرغم مما اتضح لهم من أن مصر وسوريا هما اللتان بدأتا الحرب – وذلك على عكس ما حدث فى عام ١٩٦٧ حين اعتبر الرئيس جونسون عبد الناصر مسؤولاً عن الحرب ، رغم أن إسرائيل هي التى بدأت بإطلاق النار ! ففى يوم ٧ أكتوبر ، أرسل حافظ إسماعيل إلى كيسنجر رسالة يوضح فيها إطار الموقف المصرى من الحرب والسلام ، ويتضمن أربع نقاط رئيسية متكاملة :

أولها: أن الهدف الأساسى لمصر هو «تحقيق سلام فى الشرق الأوسط ، وليس تحقيق تسويات جزئية».

ثانياً: أن مصر ، لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات ، أو توسيع مدى المواجهة».

ثالثاً: أن «على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة ، وعندئذ تكون مصر «على استعداد للإسهام فى مؤتمر سلام بالأمم المتحدة ، على أى شكل مقبول ، سواء كان ذلك تحت إشراف السكرتير العام ، أو ممثلى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، أو أى هيئة أخرى مماثلة».

رابعاً: أن مصر «توافق على حرية الملاحة في مضائق تيران، وتقبل كضمان - تواجداً دولياً لفترة محددة».

كان الأثر الوحيد لهذه الرسالة إلى كيسنجر يوم 7 أكتوبر ١٩٧٣ هو أنها أوجدت لديه الانطباع بإمكان تحسين العلاقات الأمريكية العربية بعد انتهاء الحرب، ولكنه اعتبر الشروط الواردة فيها «غير قابلة للتحقيق»، «ولا أظن أن السادات في هذه المرحلة يسعى إلى اتفاق!»، وقد أحسن الظن بالعبارة التي أبدى فيها السادات عزمه على عدم تعزيز مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة، فرأى أنه «إذا كان لهذه الجملة من معنى، فهو أن مصر لا تنوى المضي في العمليات الهجومية ضد إسرائيل فيما وراء الأراضي التي استولت عليها حتى الآن» (٧ أكتوبر).

على أن كيسنجر كان الوحيد في حسن ظنه بهذه العبارة، ففي اجتماع مجموعة العمل الخاصة بواشنطن الذي عقد في السادسة من مساء يوم 7 أكتوبر، أجمع كل الأعضاء بمن فيهم شلزنجر، وزير الدفاع، على أنه من العسير على الجيش المصري أن يحقق كل هذا الدجاح في عبور قناة السويس ويمثل ذلك الأداء، ثم يكتفى بالتوقف هناك! على أن كيسنجر خالفهم في هذا الاعتقاد قائلاً: «إنني متأكد من أن السادات، بعد أن عبر بجيشه القناة، سوف يتوقف هناك. إنني لا أعتقد أنه سيواصل تقدمه أكثر من ذلك».

وقد استغل السيد محمد حسين هيكل وبعض أعداء حرب أكتوبر ومن عمدوه إلى تشويه صورة أبطالها وعلى رأسهم السادات، تصديق كيسنجر لعبارة السادات عن عزمه على عدم تعزيز مدى الاشتباكات وعدم توسيع مدى المواجهة، فزعموا أنه أفشى بذلك نوايا الهجوم وأهدافه (هكذا!) وأنه

بناء على ذلك قرر كيسنجر «أن يشاغل المصريين، وأن يثير شهيتهم، ليلهيهم بما كان يدبّره»! وأن يسهل لعابهم في إمكان حدوث انسحاب إسرائيلي، ليكسب الوقت حتى تستعد إسرائيل لشن الهجوم المضاد». بل في هذا التشوّيه إلى حد القول بأن «الفهم الأمريكي والإسرائيلي لهذه العبارة قد حول هدف الحرب من التسوية الشاملة، إلى مجرد وقف إطلاق النار، لأن الإسرائيليين عرفوا ببساطة، وبعد عشرين ساعة من الحرب، هدف مصر من الحرب»!

وقد نسى هؤلاء المضللون ومزيفو التاريخ هذه الحقيقة التي تفاصيل عيونهم، وهي أن الجيش المصري لم يتوقف في شريط الأرض الذي احتله وقت إرسال الرسالة قبل ظهر يوم ٧ أكتوبر (بعمق ٥ - ٨ كيلومترات)، وإنما أخذت الدبابات والأسلحة الثقيلة المصرية تتتدفق خلال ذلك اليوم والأيام التالية على سيناء، في حين كانت فرق المشاة تقوم بتوسيع رءوس الكبارى لتصل بها إلى ١٠ - ١٥ كم، وتسد الثغرات التي بينها وبين الفرق المجاورة داخل كل جيش. بل قامت عناصر من اللواء ١٣٠ مشاة بالتقدم خلال ممر متلا وممر الجدى، لمحاكمة مركز رئاسة القطاع الجنوبي ومحطات الرادار والمعسكرات. وتقدمت إحدى سرايا اللواء خلال ممر الجدى حتى وصلت إلى مطار تمادا، وهو يقع على بعد ٨٠ كم شرقى القناة!

بل إنه في الوقت نفسه كانت عناصر الصاعقة، التي تم إبرارها بطائرات الهيلوكوبتر قبل آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر، تعبث بمؤخرة العدو، وتقوم بمحاكمة قواته التي كانت تتحرك نحو الجبهة. وفي فجر يوم ٨ أكتوبر كانت فصيلة دبابات من الفرقة الثانية مشاة تتحرك جنوباً، في

حين كانت فصيلة دبابات أخرى من الفرقة ١٦ مشاة تتحرك شمالاً بهدف التلقي وإكمال حصار موقع العدو في الإسماعيلية شرق، الذي يتحكم في طريق الإسماعيلية - الطاسة.

ثم تمثلت قمة عدم التزام السادات بما أبلغه كيسنجر من نية عدم تعميق الاشتباكات، في هجوم ١٤ أكتوبر الشهير، الذي استجاب به للداعي القومي لتخفيف الضغط على الجبهة السورية. وقد دارت في هذا اليوم معرك الدبابات الشهير التي خاضت فيها ٤٠٠ دبابة مصرية القتال ضد ٩٠٠ دبابة إسرائيلية! وكانت نتائجها العسكرية والسياسية فادحة، ولكنها فتحت الطرق لتنفيذ عملية الغزالة الإسرائيلية. وهذا يوضح مدى الافتراء وسوء القصد والجهل في تفسير عبارة السادات السالفة الذكر، والزعم بأنها حولت هدف الحرب من التسوية الشاملة إلى مجرد وقف إطلاق النار لأن الإسرائيليين « - حسب هذا الزعم - عرفوا ببساطة هدف مصر من الحرب»! مع أن الهدف - وفقاً لرسالة حافظ اسماعيل إلى كيسنجر يوم ٧ أكتوبر ، قد حدده بتحقيق سلام شامل لاجزئي ، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، واشتراك مصر في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة.

ولم يكن عدم التزام السادات بوعده عدم تعميق مدى الاشتباكات العسكرية، أقل من عدم التزامه بوعد عدم توسيع جبهة المواجهة!

ففي نفس اليوم الذي أرسل فيه رسالته السالفة الذكر إلى كسينجر ، كان يطلب من الاتحاد السوفيتي إمداده بجسر جوى للسلاح! وفي يوم ٨ أكتوبر أبلغه السفير السوفيتي أن الجسر الجوى فى الطريق إليه .

وقد بدأ الجسر الجوى السوفيتى بالفعل بعد ثلاثة أيام من الحرب إلى كل من مصر وسوريا، حيث قام بتنفيذ ٩٠٠ رحلة بواسطة طائرات أنتينوف ١٢ التى تحمل ٢٠ طنا، وأنتينوف ٢٢ التى تحمل ٨٠ طنا، نقل خلالها خمسة عشر ألف طن من المعدات الحربية. وكان هذا أكبر جسر جوى فى تاريخ الاتحاد السوفيتى.

وكان رد فعل الولايات المتحدة على توسيع نطاق المواجهة من جانب السادات على هذا النحو، أن وافقت على توسيع نطاق الجسر الجوى إلى إسرائيل، الذى بدأ بكميات متواضعة على طائرات العال الإسرائىلية، فتقرر فى يوم ١٣ أكتوبر إقام الجسر الجوى على نطاق شامل.

وعلى هذا النحو تحولت المواجهة المصرية الإسرائىلية على يد السادات إلى مواجهة عالمية تت سابق فيها الدولتان العظميان على إمداد الجبهتين بما تحتاج إليه كل منهما من سلاح وعتاد! بل إنه فى ذلك الوقت كان السادات يوسع نطاق المواجهة لتمتد على الساحة العربية كلها ، ولتشمل أسلحة أخرى . فقد طلب إلى الدول العربية المصدر للبترونول استخدام سلاح البترونول فى المعركة السياسية التى تسير جنبا إلى جنب مع المعركة العسكرية .

ولذلك أرسل فى المدة من ١٠ إلى ١٦ أكتوبر سيد مرعى، نائب رئيس الجمهورية وقتذاك، على رأس وفد مصرى، مصحوبا بدراسة مهمة عن دور البترونول فى خدمة الأهداف العامة للمعركة – إلى دول الخليج. وقد زار الوفد الملك فيصل، الذى استجاب فورا - كما يقول سيد مرعى - وأمر بتحريك لواءين سعوديين إلى الجبهة السورية بكامل أسلحتهما. كما وافق على استخدام سلاح البترونول فى المعركة، ووضع تحت تصرف مصر

أربعمائة مليون دولار. وقد أفلق هذا التدخل العسكري من جانب الملك فيصل الإدارية الأمريكية. ففي ذلك الحين كان الملك فيصل قد طلب من الملك حسين تحريك اللواء السعودى المرابط فى الأردن إلى سوريا، ولكنه لم يجد استجابة سريعة ، فقرر إرسال لواء مسلح من السعودية مباشرة إلى الجبهة السورية ليشترك فى القتال ضد إسرائيل.

وقد بلغ من قلق شازنجر من هذا التطور أن طلب إلى كيسنجر - كما يقول فى مذكراته - ضرورة التوصل فى مجلس الأمن إلى قرار بوقف إطلاق النار بصورة فورية، وإذا تلقت إسرائيل فى التنفيذ يمكن إرسال قوات أمريكية مقاتلة تفرض عليها القرار بالقوة! على أن كيسنجر رأى أن اللواء السعودى سوف يستغرق يومين للوصول إلى الجبهة، وبالتالي يمكن للولايات المتحدة التمسك بعوقفها يوما آخر.

وقد زار سيد مرعى والوفد المصرى أيضا الكويت، التى قررت تقديم دعم مالى قدره ٢٠٠ مليون دولار لمصر، كما أرسلت كتيبة مشاة. كما زار قطر التى قدمت ١٠٠ مليون، والبحرين، التى اتخذت قرارا بمنع دخول السفن الأمريكية ميناء البحرين، وأخيرا أبو ظبى، الذى قدمت مائة مليون دولار. وعند نهاية الزيارة كانت قد أخذت تتبلور سياسة عربية جديدة، ويتغير المسرح العربى بعد استخدام سلاح البترول فى المعركة.

على كل حال، فإن هذا العرض يوضح أن الرئيس السادات ظل طوال الحرب ملتزما بالمتطلبات التى فرضتها ظروف خطة الحرب المحدودة التى تقوم على جانبين: جانب عسكري يدور فى ميدان القتال، وجانب سياسى يدور فى الميدان الدبلوماسي.

ولذلك عندما لوح كيسنجر للسادات بمشروع زعم أنه تلقاء عن طريق شاه إيران بأن مصر «راغبة في السماح بوجود قوات أمن للأمم المتحدة في الأراضي التي تجلو عنها إسرائيل في سيناء»، رد السادات في اليوم التالي مباشرة، أى في يوم ٩ أكتوبر ١٩٧٣، برسالة يقول فيها: «إن مصر لم تتحدث بتاتاً عن وضع الأراضي التي يتم الانسحاب منها تحت إشراف دولي أو غيره ، لأن هذا يتناقض مع سيادة مصر، وإن على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وعندئذ يعقد مؤتمر سلام لوضع اتفاق سلام نهائي»، وإننا نوافق على وجود دولي لمدة محدودة في شرم الشيخ للإشراف على حرية الملاحة في مضائق تيران.

وعلى هذا النحو كانت المعركة الدبلوماسية تسير جنباً إلى جنب مع المعركة الحربية الدائرة رحاها في ذلك الحين .

وكان من الطبيعي أن تتأثر نتائج المعركة الدبلوماسية بنتائج المعركة الحربية، ولكنها استكملت في النهاية نتائج المعركة الحربية في أكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن هذه قصة أخرى خاصتها السادات بنفس الشراسة والعزم والتصميم، وخاصتها بعده الرئيس مبارك بنفس العزم والتصميم، وأمكن من خلال هذه المعركة الدبلوماسية تحرير كل ذرة رمل من رمال سيناء!

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨).
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت: دار الوطن العربي ١٩٧٣).
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥).
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روزاليوسف ١٩٧٦).
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).
- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨).
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).
- ٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١).

- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩) :
 الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ١٠ - الاخوان المسلمين والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر في محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء في مصر . (القاهرة : دار الوطن العربي ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزو الاستعماري للعالم العربي : وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ:
 الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

- ١٩ - أ��ذوبة الاستعمار المصرى للسودان :
 الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثاني . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .
- ٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
- ٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

- ٢٩ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).
- ٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .
- ٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٢ - قصة بناء المواطن الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).
- ٣٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الثاني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٦ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)
- ٣٧ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
- ٣٨ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٣٩ - جماعات التكفير في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٠ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

- ٤١ - أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٢ - هيكل والكهف الناصري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٣ - مصر في عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٤ - مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٥ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٦ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].
- ٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثاني» من تسوية مؤتمر فيينا إلى تسوية مؤتمر فرساي [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].
- ٤٩ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية في ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٥٠ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥١ - الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥٢ - حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

مع آخرين :

٥٣ - مصر وال الحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٤ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رعوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٥ - تاريخ أوروبا في عصر الامبرialisية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رعوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

٥٦ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

الفهرس

٥ تقدیم
٧ ١ - مغالطات حول حرب الاستنزاف
١٩ ٢ - ومغالطات حول حرب أكتوبر
٣١ ٣ - إنهم يزورون التاريخ
٤٣ ٤ - أهل الكهف وحرب الاستنزاف
٥٥ ٥ - حوار الطرشان
٦٧ ٦ - إنهم يرهبون المؤرخين
٧٩ ٧ - حرب أكتوبر بين خط بارليف وخط آلون
٩١ ٨ - الدور الدبلوماسي في حرب أكتوبر

مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٧٣٩ / ١٩٩٧

I.S.B.N 977-01-5535-7

معركة حرب الاستنزاف لم تكن مجرد معركة تاريخية، بل هي معركة قومية من الدرجة الأولى، تختص بتصحيح تاريخنا الوطني، وتنقيته مما يريد المفاسدون أن يلحوظ به خدمة أهدافهم السياسية.
لذلك وجدت من الضروري تقديم هذا الكتاب للقارئ ليكون مرجعاً تاريخياً يتحصن به ضد التزيف والتلوية.

To: www.al-mostafa.com